

القوائم المالية المجمعة

المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

عالم جديد احنا أوله

Internal

16710

ebank.com.eg

الجهاز المركزي للمحاسباتالإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوكتقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة الدوريةللبنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة
البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة الدورية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ، وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ، والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والكتاب الدوري ذات العلاقة الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ وفي ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتتحصر مسئوليتنا في ابداء استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصوره أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها من خلال عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والكتاب الدوري ذات العلاقة الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ وفي ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية .

القاهرة في: ١٢ نوفمبر ٢٠٢٣

مراقب الحسابات

محاسب/ محمد أحمد محمود عوض


رئيس قطاع
الجهاز المركزي للمحاسبات



الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	إيضاح رقم	
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ الف جنيه مصري		
٥,٦٨٦,٨٣٥	٢,١٩٠,٨١٩	٩,٧٨٥,٤٦٥	٣,٦٩٨,٩٢٦	(٥)	عقد القروض والإيرادات المشابهة
(٣,٥٤١,٢٣٦)	(١,٣٠٤,٠٧٧)	(٥,٨٤٣,٩٧٤)	(٢,١٦٥,٨٨٩)	(٥)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٢,١٤٥,٦٠٤	٨٨٧,٧٤٢	٣,٩٤١,٤٩١	١,٥٣٢,٩٣٧		صافي الدخل من العقد
٥٣٣,٢٣٠	٢٢٢,١٢١	١,٢٧٨,٢١٧	٤٧٠,٤٨٩	(٦)	إيرادات الأتعاب والعمولات
(١٦٠,٩٢٨)	(٦٠,٣٥٣)	(١٧٦,٠٠٦)	(٦٩,٥٩٠)	(٦)	مصروفات الأتعاب والعمولات
٣٧٢,٣٠٢	١٦١,٧٦٨	١,١٠٢,٢١٦	٤٠٠,٨٩٩		صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
١٢,٨١٩	٧,٢٩٤	٢٠,٩٠٥	١٢,٧٧٩	(٧)	توزيعات أرباح
٢٦٠,٤٨٣	٨٠,٨٥٣	٣٢٢,٣١١	١٠٣,٦٤٣	(٨)	صافي دخل المتلجزة
٥,٤٨٦	٣٣	١١,٨٢٥	٤,٣٧٣	(١٧)	أرباح (خسائر) إستثمارات مالية
(٩٨,١٦٣)	(٨١,٩٥٣)	(٤٢٣,٦٤٠)	(٨٨,٥٤٨)	(٩)	رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان
(١,٢٣٧,٢٢٨)	(٤٤٤,٠٧١)	(١,٦٥٦,٤٩٨)	(٥٤٨,٤١٣)	(١٠)	مصروفات إدارية
١٠٥,٧٨٢	٣٠,٩١٦	(٢٠٠,٣٢٢)	٤١,٦٣٦	(١١)	إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى
١,٥٦٧,١٦٥	٦٤٩,٥٨٢	٢,٣٠٨,٥٩١	١,٤٥٩,٣٠٦		صافي الربح قبل الضرائب
(٥٧٥,٧٥٤)	(٢٧٤,٤٢٩)	(١,٠٢١,٤٤٦)	(٤٢٩,٧٢٣)		ضرائب الدخل
٢,١٢٢	(٣,٥٦٥)	٤,٢٥٠	٤,٠٩٩		الضرائب المؤجلة
٩٩٢,٥٣٣	٣٧١,٥٨٨	٢,٢٩١,٤٠٠	١,٠٣٣,٦٨٢		صافي أرباح الفترة
					يتمثل في:
٩٨٥,٠٠٤	٣٦٥,٢٠٨	٢,٢٧٥,٧٠١	١,٠٢٥,١٦٥		نصيب المساهمين في البنك
٨,٥٢٩	٦,٣٨٠	١٥,٦٩٩	٨,٥١٧		نصيب الأقلية
٩٩٣,٥٣٣	٣٧١,٥٨٨	٢,٢٩١,٤٠٠	١,٠٣٣,٦٨٢		

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

محمد فتوح إمام

رئيس مجموعة الرقابة المالية

الاحتياطيات											
الإجمالي	حقوق الأقلية	أرباح محتجزة	احتياطي القيمة العادلة إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	احتياطي المخاطر البنكية - أصول الت ملكيتها للبنك	احتياطي المخاطر البنكية العام	احتياطي رأسمالي	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	رأس المال المدفوع
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
٦,٩٠٣,٣٣٠	١٧٩,٠٩٠	٢,٤٥٤,١٧١	١٨٣,٨٥٧	-	١٢٣,٢٥٩	١٩٥,٤٣١	٢٨,٥٤٤	٢٩,٢٣٠	٤٣٦,١٤٨	-	٣,٢٧٣,٦٠٠
٦,٢٧٣	-	١,١٨٥	٥,٠٨٨	-	-	-	-	-	-	-	-
٦,٩٠٩,٦٠٣	١٧٩,٠٩٠	٢,٤٥٥,٣٥٦	١٨٨,٩٤٥	-	١٢٣,٢٥٩	١٩٥,٤٣١	٢٨,٥٤٤	٢٩,٢٣٠	٤٣٦,١٤٨	-	٣,٢٧٣,٦٠٠
٢,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٧,٣٦٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
-	٨٨٤	(٣,٠٠٠)	-	-	-	-	-	٢,١١٧	-	-	-
-	٥٨٥	(٩٠,٤٢٧)	-	-	-	-	-	-	٨٩,٨٤٢	-	-
-	-	(١٠٨,٠٧٥)	-	-	١٠٨,٠٧٥	-	-	-	-	-	-
-	-	(١,٩١٣)	-	١,٩١٣	-	-	-	-	-	-	-
٧,٩٨٨	-	-	٧,٩٨٨	-	-	-	-	-	-	-	-
(٢٢٩,٩٢٧)	-	-	(٢٢٩,٩٢٧)	-	-	-	-	-	-	-	-
(٨,٧٥٩)	-	-	(٨,٧٥٩)	-	-	-	-	-	-	-	-
٣,٩٨٦	٢,٩٧١	-	-	-	-	-	١,٠١٥	-	-	-	-
(١٥,٦٣١)	(٢٤,٦٧٥)	١٣,٦٧١	(٤,٢٢٧)	-	-	-	-	-	-	-	-
(٢٠٩,٧٦٧)	-	(٢٠٩,٧٦٧)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٩٩٣,٥٣٣	٨,٥٢٩	٩٨٥,٠٠٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٩,٤٥١,٠٢٦	١٦٧,٣٨٤	٢,٧١٣,٤٨٩	(٤٦,٣٨٠)	١,٩١٣	٢٣١,٣٣٤	١٩٥,٤٣١	٢٩,٥٥٩	٣١,٣٤٧	٥٢٥,٩٩٠	٣٢٧,٣٦٠	٥,٢٧٣,٦٠٠
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣											
٩,٩٩٦,١٣٢	١٩٠,٠١١	٣,٠٦٥,٥١٠	١٢٠,٧٩٠	١,٩١٣	٢٣١,٣٣٤	١٩٥,٤٣١	٣٢,٨٤٢	٣١,٣٤٧	٥٢٥,٩٩٤	٣٢٧,٣٦٠	٥,٢٧٣,٦٠٠
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٩,٩٩٦,١٣٢	١٩٠,٠١١	٣,٠٦٥,٥١٠	١٢٠,٧٩٠	١,٩١٣	٢٣١,٣٣٤	١٩٥,٤٣١	٣٢,٨٤٢	٣١,٣٤٧	٥٢٥,٩٩٤	٣٢٧,٣٦٠	٥,٢٧٣,٦٠٠
-	-	(٨٤٠,١٤٤)	-	-	-	-	-	-	-	(٣٢٧,٣٦٠)	٣٢٧,٣٦٠
-	-	(٣,٠٠٠)	-	-	-	-	-	١٧٤,٦٣٤	-	٨٤٠,١٤٤	-
١٧٢,٥١٧	٨٨٤	(٣,٠٠٠)	-	-	-	-	-	١٧٤,٦٣٤	-	-	-
٥٩,٦٤٣	١,٨٢٥	(١٣٢,٥٠١)	-	-	-	-	-	-	١٩٠,٣١٨	-	-
-	٢٢	(٣,٠٢٢)	-	-	-	٣,٠٠٠	-	-	-	-	-
-	-	(٨٥,١٦٢)	-	-	٨٥,١٦٢	-	-	-	-	-	-
-	-	(١,٩٥٧)	-	١,٩٥٧	-	-	-	-	-	-	-
٢٣,٠١٥	-	-	٢٣,٠١٥	-	-	-	-	-	-	-	-
(٣,٢٣٥)	-	-	(٣,٢٣٥)	-	-	-	-	-	-	-	-
(١٧,٢٨٨)	-	-	(١٧,٢٨٨)	-	-	-	-	-	-	-	-
٩٣,٣٠١	(٨,٣٤٠)	١٠١,٦٤١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(٢٧٤,٢٣٤)	-	(٢٧٤,٢٣٤)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢,٢٩١,٣٩٩	١٥,٦٩٩	٢,٢٧٥,٧٠١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٢,٣٤١,٢٥١	٢٠٠,٠١١	٤,١٠٢,٨٣١	١٢٣,٢٨٢	٣,٨٧٠	٣١٦,٤٩٥	١٩٨,٤٣٢	٣٢,٨٤٢	٢٠,٥٩٨١	٧١٦,٣١١	٨٤٠,١٤٤	٥,٦٠٠,٩٦٠

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها

الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ ألف جنيه مصري	إيضاح رقم
١,٥٦٧,١٦٥	٣,٣٠٨,٥٩١	
٩٦,٤٤٢	٩٥,٨٦٣	(٢١)
٢٧,٠٦٩	٦٣,٤٠١	(١٩)
٨٨,٥٩٦	٣٧٩,٣٧٨	(٩)
٦,٣٢٧	١٧,٥٣٧	(٩)
(١,١٢٨)	(١,٢٢٤)	(٩)
٣٤	١٩,٨٩١	(٩)
١,٠٦٦	٢,٩٦٩	(٩)
(١,٨١٨)	١,٣٣٨	(٩)
٥,٠٨٦	٣,٧٥٢	(٩)
٤٩,٨٧٧	٧١,١٩١	(٣٠)
(١٠٠,٤٨٣)	(٩٦١)	(١١)
(٢,٧٧٦)	(١٩٢)	
(٢١٩,٥٩٦)	(٤٢٢,٦٩٦)	
(٤١,٠٦٣)	-	
١٤,٩٤٧	١٢,٨٣٨	(٣٠)
(١٢,٨١٩)	(٢٠,٩٠٥)	
(٤,٨٨١)	(٢٩,٦٧٤)	
١,٤٧٢,٠٤٤	٣,٥٠١,٠٩٧	
(٨٥٥,٤٧٣)	٧٨٠,٣٤٨	(١٣)
(١,٣٢٩,٥٣٠)	٦٣٥,٧١٣	
(٩١,٧٢٣)	(١٠٢,٩٣٧)	(١٤)
(٧,٥٣٤,٠٠١)	(١٠,٢٧٠,١٥٣)	(١٥)
-	٨٢,٣٦٦	
(١٢٩,٠٣٨)	١,٢١٢,٥٠٥	(٢٠)
-	٨٣٢,٦٢٩	(٢٤)
١,٧٠٧,١٥١	(٤,١٥٢,٦٢٣)	(٢٥)
٦,٢٩١,٩٣٧	١٣,٣٠٤,١٣٧	(٢٦)
٢٤٣,٣٣٤	٩١٦,٣٥٩	(٢٩)
(٣٩٥,٠١٤)	(٧٤٢,٨٠٠)	
(٢٩,٥١٣)	(٧,٥٦٨)	(٣٠)
(٣,٧٨٤)	-	
(١٥٣,٦١١)	٥,٩٨٩,٠٧١	
(٤٣,٢٧٦)	(١٧٦,١٥٨)	(٢١)
٤٤٠,٢٠٠	٢١,٩٥٢	
٢,٧٧٦	١٩٢	
(١٧,٩٤٤)	(٩٧,٠٤٦)	(١٩)
(٤١٢,٧٢٥)	(٤٨,٥٠٠)	(١٧)
١٠,١٥٣,٦٣٥	٣٨٢,٢٦٥	(١٧)
(١٠,٩٩٠,٢٩٩)	(٨٠١,٦٥٥)	(١٧)
١,١٥٨,٧٧٧	٤,٢١٦,٤٩٤	(١٧)
١٢,٨١٩	٢٠,٩٠٥	
٣٠٣,٩٦٤	٣,٥١٨,٤٤٩	
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الأرباح قبل الضرائب		
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
إهلاك أصول ثابتة		
استهلاك أصول غير ملموسة		
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء		
الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية		
الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية		
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك		
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك		
عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين شركات		
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى		
عبء (رد) المخصصات الأخرى		
خسائر (أرباح) بيع أصول الت ملكيتها		
أرباح رأسمالية		
فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالعملة الأجنبية		
عبء (رد) التزامات التقاعد		
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأخرى		
توزيعات الأرباح		
استهلاك علاوة الإصدار والخصم للاستثمارات المالية		
أرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل		
صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات		
أرصدة لدى البنوك		
اذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى		
أصول ماله بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك		
المخزون		
أصول أخرى		
أرصدة مستحقة للبنوك		
عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء		
ودائع العملاء		
التزامات أخرى		
ضرائب الدخل المسددة		
مخصصات أخرى		
التزامات مزايا تقاعد		
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		
متحصلات من بيع أصول الت ملكيتها		
أرباح رأسمالية		
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة		
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
توزيعات أرباح محصلة		
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار		

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	إيضاح
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	رقم
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(١٦,٩٢١)	(١٨٣,٤٨٥)	(٢٨) محصل (مسدد) من أدوات دين وقروض أخرى
٢,٠٠٠,٠٠٠	-	زيادة رأس المال
(٢٠٩,٧٦٧)	(٢٧٤,٢٣٤)	توزيعات الارباح المدفوعة
(١٥,٦٣١)	٣٢٥,٤٦١	تغير حقوق الأقلية
١,٧٥٧,٦٨١	(١٣٢,٢٥٨)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل
		صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة المالية
١,٤٠٨,٠٣٥	٩,٣٧٥,٢٦٢	(٣٣) رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة المالية
٨,٤١١,٢٣٥	١١,٦٦٥,٣٥٧	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة المالية
٩,٨١٩,٢٧٠	٢١,٠٤٠,٦١٩	
		وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :
٨,٠٤٦,٠٢٤	٩,١٣٩,٦٦٤	(١٢) نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٦,٩٧٧,٦٨٣	١٥,٦٧٦,٠٤٨	(١٣) أرصدة لدى البنوك
١١,١٤٦,١٣٤	١٨,١٧٣,٨٣٧	أدوات خزائنة وأوراق حكومية أخرى
(٧,٥٣٨,٠٥١)	(٨,٦٤٣,٥٩٣)	(١٢) أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الأزمالي
(٩٧,٧٦٢)	-	(١٣) أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
(٨,٧١٤,٧٥٩)	(١٣,٣٠٥,٣٣٧)	أدوات خزائنة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
٩,٨١٩,٢٧٠	٢١,٠٤٠,٦١٩	

معاملات غير نقدية

مبلغ ٥٢,٣٨٦ ألف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال الفترة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندي التغير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة و الأصول الغير مملوسة

مبلغ ٢,٤٩٢ ألف جنيه مصري قيمة فروق تقييم إستثمارات ماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندي احتياطي القيمة العادلة والإستثمارات الماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والإستثمارات الماليه بالتكلفة المستهلكة و الإلتزامات الضريبية الموجلة والارباح المحتجرة

مبلغ ٤٣٢,٧٢٦ ألف جنيه مصري قيمة أصول ألت ملكيتها تم تحويلها من قروض وتسهيلات العملاء إلى الأرصدة المدينة خلال الفترة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندي التغير في الأرصدة المدينة وقروض وتسهيلات العملاء

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٩٩٣,٥٣٣	٣٧١,٥٨٨	٢,٢٩١,٤٠٠	١,٠٣٣,٦٨٢	صافي أرباح الفترة
				<u>بنود لا يتم إعادة تيوبيها من خلال الأرباح و الخسائر</u>
(٥٠,٦٤١)	(٨,٥١٦)	٨,٤٣٣	١٣,٥٥٩	أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(١,٨٦٢)	١,٨٦٢	١٠,٧١٠	٣,٥٩٢	أرباح (خسائر) فروق تقييم صناديق استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٣٨,٩٢٧	٩,٦٩٢	٧٦,٨٤٠	(٦٥)	أرباح (خسائر) فروق تقييم أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
				<u>بنود يتم إعادة تيوبيها من خلال الأرباح و الخسائر</u>
(٢٢٠,٩٧٩)	(٤٣,٢١٨)	(٩٩,٢١٧)	(١٥,٦٩٥)	أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٧,٩٨٨	(٩,٢٧٦)	٢٣,٠١٥	(١١,٣٧٣)	خسائر أنتمانية متوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.
(٨,٧٥٩)	(٢,١٨١)	(١٧,٢٨٩)	١٥	ضرائب الدخل
٧٥٨,٢٠٨	٣١٩,٩٥١	٢,٢٩٣,٨٩٢	١,٠٢٣,٧١٥	صافي الدخل الشامل للفترة

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمع وتقرأ معها.

١. معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسي بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبي- مركز المدينة - القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجاري وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد أربعة وأربعون فرعاً، وقد بلغ عدد العاملين ١٦٤٧ موظف في تاريخ القوائم المالية. وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على تعديل المادة (٤٨) من النظام الأساسي للبنك لتبدأ السنة المالية للبنك بداية السنة الميلادية في أول يناير وتنتهي في ٣١ من ديسمبر.

إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠٢٣

ملخص السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وقد تم اتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس الإدارة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذلك وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، ويتم الرجوع لمعايير المحاسبة المصرية فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذه القواعد والتعليمات . وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال .

تم تجميع القوائم المالية للشركات وفقاً لآخر قوائم مالية للشركات التابعة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

ب - أسس تجميع القوائم المالية

ب/١ - الشركات التابعة:

- الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.
- يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتباراً من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.
- تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة والمستثمر بها بطريقة غير مباشرة اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والاستثمارات المباشرة وغير مباشرة التي للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ :

نسبة المساهمة %	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ بألف جنيه مصري	
٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	شركة إيجيبت كابيتال القابضة
٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	العالمية القابضة للاستثمارات المالية
٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	شركة بيتا الماليه القابضة
٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	الشركة المصرية لضمان الصادرات
٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	المصري للاستثمارات العقارية
٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية
٠,٠٥	٣	٠,٠٥	٣	ايجيبت كابيتال العقارية
٨٣,٣٣	١١٢,٥٠٠	٨٣,٣٣	١١٢,٥٠٠	شركة EBE FACTORS
كما تم تجميع شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش وشركة تنمية السياحة المصرية (احدى الشركات التابعة لشركة ايجيبت كابيتال القابضة) والتي تمثل استثمار غير مباشر تتوافر فيه شروط السيطرة من قبل مصرفنا.				

نبذة مختصرة عن أنشطة المجموعة :

➤ شركة ايجيبت كابيتال القابضة :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة في رؤوس أموالها.

➤ الشركة العالمية القابضة للتنمية والاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ شركة بيتا المالية القابضة للاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ الشركة المصرية لضمان الصادرات:

جاء في قانون إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات أن من أحد أغراضه الأساسية "العمل على وضع وتنفيذ نظام لتأمين مصدري السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرضون لها لأسباب لا ترجع إلى خطأ المصدر سواء كانت تلك المخاطر ناشئة قبل تسليم السلع المتعاقد على تصديرها أو بعد تسليمها وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك"، وقد أدى البنك هذه المهمة بإنشائه للشركة المصرية لضمان الصادرات عام ١٩٩٢ "شركة مساهمة مصرية".

➤ شركة المصري للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاوله نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاوله نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة تنمية السياحة المصرية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة المشروعات و المنشآت السياحية المختلفة مثل القرى السياحية و الفنادق و الموتيلات وإقامة وتملك المنشآت الفندقية العائمة والقائمة بالفعل والسابق صدور تراخيص لها و المطاعم و استغلال وإدارة وبيع و تأجير هذه الوحدات جزئياً أو كلياً و تقديم كافة الخدمات اللازمة و المكتملة لهذه المنشآت و مباشرة كافة الأنشطة السياحية المذكورة أعلاه سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها و يجوز أن تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه من الوجوه مع الشركات و غيرها من المنشآت التي تزاول أعمالاً شبيهة بإعمالها أو التي قد تعاونها علي تحقيق غرضها في مصر وفي الخارج.

➤ شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش:

تأسست شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش " أوبروي الغردقة - سابقاً - شركة مساهمة مصرية" طبقاً لأحكام القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بناءً علي موافقة الهيئة العامة للإستثمار في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة قرية سياحية مستوي خمس نجوم.

➤ شركة أي بي اي للتخصيم:

انشات طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و خاضعة لاحكام قانون سوق المال و تم قيدها بالسجل التجارى و حصلت على ترخيص مزاوله النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المقنتاه القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما في ذلك الأصول والالتزامات المحتملة المقنتاه القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ - المعاملات المستبعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة وتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة وفقاً لأخر ميزانية معتمدة.

ب/٣ - المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقنتاه والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ب/٤ - الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذًا مؤثرًا عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات التابعة و الشركات الشقيقة أولا بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقًا لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصًا أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء.

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية الميوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك الميوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.
- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل).
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ - أدون الخزانة

يتم الاعتراف الأولى بأدون الخزانة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة العادلة مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة، استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

- الاثبات والقياس المبدي:

جميع الإضافات و الاستبعادات للأصول المالية يتم إثباتها في تاريخ العملية، و هو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء او بيع الأصل و ان الإضافات و الاستبعادات هي إضافة و استبعادا للأصول المالية و التي تتطلب تسليم الأصول خلال الاطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوائين او الأعراف حسب اعراف السوق.

يتم قياس الأصول او الالتزامات المالية مبنيا بالقيمة العادلة المضافاً إليها، في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة الى الاقتناء او الإصدار.

- التصنيف:

عند الاثبات المبدي، يتم تصنيف الأصول المالية بقياسها: بالتكلفة المستهلكة او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر:

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى الاحتفاظ بالأصول من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة التدفقات النقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية، وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاثبات المبدي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للبنك اختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الاخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

تمثل القروض و المديونيات أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

* الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.

*الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الانتمانية.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

* الخسائر الانتمانية المتوقعة:

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغييراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية، الاثبات والقياس.

المعيار الجديد يؤدي الى تغييرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الالتزامات المالية. فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية والنتيجة عن اعتماد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩:

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين المصنفة كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر. يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثية التالية وذلك على أساس التغيير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف المبدي لهذه الأصول:

• المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدي، يتم اثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

- المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية على مدى العمر – غير مضمحلة ائتمانياً – بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدي، ولكنها ليست مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

- يتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات أعداد تقييم للعملاء استناداً على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل؛ علماً بأنه يتم تصنيف عملاء الائتمان على أساس فردي (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) واستناداً على البيانات بالسوق.

- يتم الاعتماد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الائتماني المتعاقد معه واستناداً على المعادلة التالية:

(معدل احتمالية الإخفاق x معدل الخسارة عند الإخفاق X الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردي أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد تقييم للعميل استناداً على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع احتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة الى ان معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشوف بعد استبعاد معدل الاسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر " ١- معدل الاسترداد" ، ويتم احتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي) هذا ويتم الاعتماد بالأساس في الاحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

• التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).

• الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).

• الرافعة المالية للمقترض "Financial Leverage".

• أليه التزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفياً.

- يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم استخدامها في المستقبل من قبل العميل.

المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الائتمان فيما بين ٣ المراحل:

وتشمل أسس التصنيف لمحفظة عملاء الائتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي واستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءً على المعايير التالية:

المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع عدم وجود أية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء ائتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم ادراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (١-٦).

المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الائتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءً على المعايير التالية: -

معايير نوعية	معايير كمية	البيان
<ul style="list-style-type: none"> زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقترض ويؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية. تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض. تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية. تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية. 	<ul style="list-style-type: none"> إذا تأخر المقترض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٣٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق. * جميع العملاء بدرجة الجدارة الائتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) انخفاض في الجدارة الائتمانية للمقترض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الائتمانية للعميل عند بداية التعامل مع مصرفنا 	قروض الشركات الكبرى والمتوسطة
<ul style="list-style-type: none"> تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. 	<ul style="list-style-type: none"> أظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم واحد أقصى ٣٠ يوم * متأخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهراً السابقة. 	قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية

المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف استناداً على المعايير التالية:

معايير نوعية	معايير كمية	البيان
<ul style="list-style-type: none"> تعثر المقرض مالياً. اختفاء السوق النشط للأصل المالي أو أحد الأدوات المالية للمقرض بسبب صعوبات مالية. احتمال أن يدخل المقرض في مرحلة الإفلاس أو إعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. إذا تم شراء أصول المقرض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة. 	<ul style="list-style-type: none"> درجات تصنيف ائتماني ٨، ٩، ١٠. و/أو تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية. 	قروض الشركات الكبرى والمتوسطة
<ul style="list-style-type: none"> وفاة أو عجز المقرض. 	<ul style="list-style-type: none"> تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق. 	قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً والمتناهية الصغر.
	<ul style="list-style-type: none"> تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق. 	قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية

تم تعديلها بناءً على منشور البنك المركزي لتصبح ١٨٠ يوم.

حيث صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢١ و الذي نص على أولاً: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة:

١. يتم ادراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، في حالة وجود مستحقات تساوى أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة (وذلك بدلا من ٩٠ يوم وفقاً للتعليمات الحالية).

٢. بالنسبة للعملاء السابق ادراجهم بالمرحلة الثالثة لوجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (٩٠) يوم، يتم ترقيتهم إلى المرحلة الثانية إذا كانت المستحقات تقل عن ١٨٠ يوم، مع استمرار الاحتفاظ بالخسائر الائتمانية المتوقعة المحسبة لهؤلاء العملاء.

٣. يتم ترقية العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية في حالة استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية وسداد العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة (حسب الأحوال) والانتظام في السداد لمدة ٩٠ يوم.

ثانياً: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة - المنتظمة في السداد وفقاً للمركز في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ - وجاء تعثرهم نتيجة لتداعيات الأزمة الحالية:

يتعين ترقية هؤلاء العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية مع التأكيد على استمرار حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثالثة، إلى أن يقوم العملاء باستيفاء كافة شروط الترتي وفقاً للتعديلات الواردة بالبند أولاً بعاليه، حتى يتسنى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثانية.

ثالثاً: يتم تطبيق كافة ما سبق لمدة ١٨ شهراً اعتباراً من ١٤ ديسمبر ٢٠٢١

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة "Stage ٣" يعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم "٩"

- الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:

يتم اتباع أياً من الأسس التالية لاحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

(ECL) للعملاء غير المنتظمين:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لاتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.

- القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد استبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.

- معدلات الإخفاق التاريخية.

• تقييم نموذج الاعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال الذى يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الاعمال؛ و هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الاعمال و طريقة تقديم المعلومات الى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي تم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات و الأهداف المحددة لمحفظة الاعمال و التطبيق العلمي لتلك السياسات. وبالأخص ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول و الاحتفاظ بها لغرض السيولة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الاعمال و (الأصول المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الاعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر و معدل تكرار المبيعات و قيمتها و توقيتها في الفترات السابقة، و أسباب تلك المبيعات، بالإضافة الى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية بالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة الى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.
- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة او التي يتم ادارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من اجل تحصيل التدفقات النقدية و بيع الأصول المالية.

تقييم ما اذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم:

لأغراض هذا التقييم يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للأصول المالية عند الاثبات المبدئي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم و ذلك خلال فترة معينة من الزمن او المخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (مثل: مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية)، و كذلك هامش الربح. و يوجد لدى البنك ٣ نماذج اعمال تتمثل في نموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية ونموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة-إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة-تعظيم التدفقات النقدية عن الطريق البيع).

• إعادة التصنيف

لا يتم تصنيف الأصول المالية بعد اثباتها المبدئي، الا في حالة تغيير البنك لنموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية.

٣- الاستبعاد:-

- الأصول المالية

يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي أو قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقا للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية والملكية المتعلقة بالأصل المالي الذي تم نقله أو عندما يقوم البنك بنقل أو بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية. عند استبعاد الأصول المالية ، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي أو (القيمة المدرجة بجزء الأصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي صل جديد تم اقتناؤه مخصص منه أي التزام جديد مفترض و أي مكسب أو خسارة متراكمة تم اثباته في الدخل الشامل يتم اثباته في الأرباح أو الخسائر. اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم اثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الاخر فيما يتعلق باسهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح والخسائر عند استبعاد تلك الأسهم. يتم اثبات اية فوائد للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها أو الاحتفاظ من قبل البنك كأصل أو التزام منفصل. إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية ، يقيم البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف اختلافا جوهريا في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية ، فتعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الاصلية قد انقضت مدتها . ففي هذه الحالة ، يتم استبعاد الأصول المالية الاصلية و يتم اثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد الأصل المالي (كليا وجزئيا) عند:

- انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري الى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل أو عندما لم يتم بنقل أو إبقاء المخاطر والمنافع الجوهرية للأصول ولكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.
- الالتزامات المالية
- يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يكون الالتزام تم أخلائه أو ألغاه أو انتهاء مدته.

ز – المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

ح – أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخضومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .
- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير محبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.
- ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أيأ مما يلي :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُدسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تُدسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة. يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبنود المغطى.

ح/١ - تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد" . ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة" .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافي دخل المتاجرة" . وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبنود المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحمله على الأرباح والخسائر على مدار الفتره حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أُجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ح/٢ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة" .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبنود المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة" .

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ - تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

ح/٤ - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط - الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول الموجلة

بالنسبة للأدوات التي تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة في تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات في الأسواق أو باستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الإعتراف الأولى بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتي قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفي هذه الحالة لا يتم الإعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف "بأرباح وخسائر اليوم الأول")، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الإعتراف بالربح والخسارة الموجلة

لكل حالة على حدى، وذلك إما باستهلاكها على عمر الأداة المالية المقنتاة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت، أو بأن يؤجل الإعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معلنة، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذ يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الإعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة.

ي- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.

ك - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها

ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط. ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفتره التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م - اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول المالية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) ببند منفصل ضمن الالتزامات الأخرى، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ن - اضمحلال الأصول المالية

ن/١ - الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر اضمحلال، عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها. وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر انتمائي مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية

إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر اضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر اضمحلال ويتم الاعتراف بعبء اضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

ولأغراض تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أحياناً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدنيين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير اضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق

الملكية المبوبة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

س- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع – الأصول غير الملموسة

ع/١ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكديدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفتره المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

ع/٢ الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص و منافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها (تتراوح ما بين ٣٣,٣٣% إلى ١٠٠%) ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفتره المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

٤٠ سنة	المباني والإنشاءات
١٠-٥ سنوات	أعمال تجهيزات وتكيفات
٢٠ سنة	خزائن حديدية
٨ سنوات	آلات تصوير وفاكس
٥ سنوات	سيارات ووسائل نقل

١٠ سنوات	أجهزة كهربائية
٣ سنوات	أجهزة كهربائية (تليفون محمول)
٣ سنوات	أجهزة الحاسب الآلي
١٠ سنوات	أثاث

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستيعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص- أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالي ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما في ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفوعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذي لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والعهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. وإذا ما انخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل في تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسارة اضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير اضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر - الإيجارات

ر/١ الاستئجار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ت - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلاي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة. ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك. ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

خ - مزايا العاملين

خ/١ - التزامات المعاشات

- يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولانحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك

وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدي إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقاً لائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد على البنك أي التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

- كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتببات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم. ويتم المحاسبة عن التزامات البنك بسداد مزايا المعاش باعتبارها نظم اشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ التزام إضافي على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

خ/٢ - التزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى - الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن التزام الرعاية الصحية بإعتباره نظم اشتراكات محددة.

ذ - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة المالية كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض - الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ - رأس المال

ظ/١ - تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

٢/ - توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفتره المالية التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون ، ولا يعترف بأى التزام على البنك تجاه العاملين

وأعضاء مجلس الإدارة في الأرباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها .

٣/ - أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء اسهم راس المال يتم خصم مبلغ الشراء من اجمالي حقوق الملكية، حيث يمثل تكلفة اسهم خزينة وذلك حتي يتم الغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الاسهم أو إعادة اصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة الي حقوق الملكية .

غ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك

ر - أرقام المقارنة:

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

٢. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغييرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبينية الرقابة بشكل مستقل.

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلي مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

١/ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق
- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. على سبيل المثال، بالنسبة للقروض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأدوات الخزائنة والأوراق الحكومية الأخرى.

بالنسبة لأدوات الدين والأدوات الحكومية، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأدوات على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

٢/ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة الحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة

السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقرض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقرض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقرضين والمقرضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري

- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع

- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسعى البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٣/ سياسة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح ١/أ) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري. مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
ديون جيدة	٨٣,٣٠%	١٨,١٤%	٨٠,٢٣%	١٤,٦٤%
المتابعة العادية	١٤,٠٦%	٣٠,٣٠%	١٥,٠٩%	١٩,٢٥%
المتابعة الخاصة	٠,٣٤%	٣,٥٩%	١,١٠%	٦,٩٨%
ديون غير منتظمة	٢,٣٠%	٤٨,٩٧%	٣,٥٩%	٥٩,١٣%
	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.

- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
 - قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
 - اضمحلال قيمة الضمان.
 - تدهور الحالة الائتمانية.
- تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.
- ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة. ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان.

أولاً: أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات:

مدلول التصنيف الداخلي	التصنيف الداخلي	نسبة المخصص	مدلول التصنيف	تصنيف البنك المركزي
ديون جيدة	١	صفر	مخاطر منخفضة	١
ديون جيدة	١	١%	مخاطر معتدلة	٢
ديون جيدة	١	١%	مخاطر مرضية	٣
ديون جيدة	١	٢%	مخاطر مناسبة	٤
ديون جيدة	١	٢%	مخاطر مقبولة	٥
المتابعة العادية	٢	٣%	مخاطر مقبولة حدياً	٦
المتابعة الخاصة	٣	٥%	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٧
ديون غير منتظمة	٤	٢٠%	دون المستوى	٨
ديون غير منتظمة	٤	٥٠%	مشكوك في تحصيلها	٩
ديون غير منتظمة	٤	١٠٠%	ردئية	١٠

ثانياً: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقاً للأنشطة الاقتصادية

قروض غير منتظمة			قروض منتظمة	شروط التصنيف
ردئية	مشكوك في تحصيلها	دون المستوى		
اثنا عشر شهراً	تسعة أشهر	ستة أشهر	—	مدة التأخر في السداد
١٠٠%	٥٠%	٢٠%	٣%	المخصص

أ- الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٩,١٤٦,٤٢٦	٩,٨٢٥,١٥٩
(٦,٧٦٢)	(٤,٢٦٥)
١٥,٦٧٦,٢١٧	٩,٩٢٨,٥٠٩
(١,٦٩٥)	(٣٥)
١٣٤,١٣٨	٢١٢,٠٤١
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي	
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	
- ارصدة لدى البنوك	
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر: أدوات دين	
قروض وتسهيلات للعملاء	
- قروض لافراد:	
- حسابات جارية مدينة	
- بطاقات ائتمان	
- قروض شخصية	
قروض عقارية	
- قروض لمؤسسات:	
حسابات جارية مدينة	
قروض مباشرة	
قروض مشتركة	
يخصم : إيرادات تحت التسوية	
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	
قروض وتسهيلات للبنوك	
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	
مشتقات مالية	
استثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل و بالتكلفة المستملكة	
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	
أصول أخرى (عوائد مستحقة)	

الإجمالي

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٩,١٤٦,٤٢٦	٩,٨٢٥,١٥٩
(٦,٧٦٢)	(٤,٢٦٥)
١٥,٦٧٦,٢١٧	٩,٩٢٨,٥٠٩
(١,٦٩٥)	(٣٥)
١٣٤,١٣٨	٢١٢,٠٤١
٦٧٢,٤٢٥	٢٦٣,٢٧٣
١٢٤,٨٣٦	٦٥,٢٧٢
٥,٣٢٣,٢٢٧	٣,٧٨٠,٧٧١
٧٣١,٨٥٥	٤٢٥,٧٦٥
٢٩,٩٠٢,٩٥٨	٢٤,٥٠٨,٢٢٠
٩,٦٥٠,٨٨٣	٨,٩٠٩,١٧٦
٧,٤٣٣,٠٩٤	٦,٧٤٠,٠١٧
(١٤٥,٨٢٧)	(١٣٤,٣٤٢)
(١,٩٧٨,٤٧٦)	(١,٧٠٥,٦٧٥)
٨٦٥,٩٠٠	٢٦٨,٥٢٨
(٢٠,١٤٩)	(٢٠٧)
٥,٧٣٦	-
٢٦,٩٨١,٠٥٧	٢٧,٤٤١,٤٧٦
(٦,٥٤٧)	(٣,٥٤٧)
٩٣١,٥٨٧	١,٠٨٥,٦٦٨
١٠٥,٤٢٠,٨٨٣	٩١,٦٠٥,٨٠٦

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٩,٦٧٤,٠٣١	١٣,٧٤٧,٠١٣
٢,٧٨٥,٢١٩	٢,٧٦٧,٢٣٤
١,٠٢٩,٠١٣	١,٨٨٣,٧١٤
٥١٢,٤٠٠	٦٩٦,٧٣٣
(٣,٨٠٠,١١٩)	(٤,١٦٣,٣٣٥)
١٠,٢٠٠,٥٤٣	١٤,٩٣١,٣٥٨
٣,٠٦٠,٨٠٥	٢,٣٩٨,٠٩٨
١٣,٢٦١,٣٤٩	١٧,٣٢٩,٤٥٧

خطابات ضمان

الاعتمادات المستندية (استيراد)

الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)

اوراق مقبولة الدفع

يخصم : غطاءات نقدية

الصافي

ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات ائتمانية

إجمالي

قروض وتسهيلات للعملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٤٢,٧٨٤,٤٢٨	٥٢,١٨٢,٨١٦
٢٩٧,٧٧٨	٤١١,٧٩٧
١,٦١٠,٢٨٩	١,٢٤٤,٦٦٥
٤٤,٦٩٢,٤٩٤	٥٣,٨٣٩,٢٧٨
(١٣٤,٣٤٢)	(١٤٥,٨٢٧)
(١,٧٠٥,٦٧٥)	(١,٩٧٨,٤٧٦)
٤٢,٨٥٢,٤٧٧	٥١,٧١٤,٩٧٦

لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال

متأخرات ليست محل اضمحلال

محل اضمحلال

الإجمالي

يخصم: إيرادات تحت التسوية

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

الصافي

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣								التقييم
ألف جنيه مصري				أفراد				
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
٤٤,٤٤٨,٢٤٤	٤,٧٨٣,٦٧٢	٧,٧٨٤,٢١٢	٢٥,٤٨٤,٨٧٩	٧١٧,٠٠٨	٤,٩٠٣,٥٧١	١٠٢,٤٧٧	٦٧٢,٤٢٥	١- جيدة
٧,٧٣٤,٥٧٢	٢,٦٣٤,١٣٨	١,٨٨٦,٢٥٦	٣,٢١٤,١٧٨	-	-	-	-	٢- المتابعة العادية
٥٢,١٨٢,٨١٦	٧,٤١٧,٨١٠	٩,٦٧٠,٤٦٧	٢٨,٦٩٩,٠٥٧	٧١٧,٠٠٨	٤,٩٠٣,٥٧١	١٠٢,٤٧٧	٦٧٢,٤٢٥	الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢								التقييم
ألف جنيه مصري				أفراد				
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
٣٥,٦٢٠,٠١٨	٤,١٧٨,٨٠٣	٦,٧٩٤,٣٨٨	٢٠,٣٨٥,٥١٥	٤٢٠,١٤٨	٣,٥٢٣,١٨٢	٥٤,٧١١	٢٦٣,٢٧٣	١- جيدة
٧,١٦٤,٤١٠	٢,٥٣٣,٢٢٩	١,٦٩٤,٥٤٨	٢,٩٣٦,٦٣٣	-	-	-	-	٢- المتابعة العادية
٤٢,٧٨٤,٤٢٨	٦,٧١٢,٠٣١	٨,٤٨٨,٩٣٦	٢٣,٣٢٢,١٤٧	٤٢٠,١٤٨	٣,٥٢٣,١٨٢	٥٤,٧١١	٢٦٣,٢٧٣	الإجمالي

قروض وتسهيلات للعملاء توجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرت ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخر تفيد عكس ، وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣						التقييم
ألف جنيه مصري			أفراد			
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات	قروض مباشرة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
٢٨٨,٠٤١	١٤,٦١٦	٣٢,٧٨٣	١٠,١٥٣	٢١٤,٨١٧	١٥,٦٧٢	متأخرات حتى ٣٠ يوم
١٢٣,٧٥٦	٦٦٨	٥,٥٨١	٤,٢٨١	١٠٩,٠٦٦	٤,١٥٩	متأخرات من ٣١ إلى ٩٠ يوم
٤١١,٧٩٧	١٥,٢٨٤	٣٨,٣٦٤	١٤,٤٣٥	٣٢٣,٨٨٣	١٩,٨٣١	الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢						التقييم
ألف جنيه مصري			أفراد			
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات	قروض مباشرة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
٢٣٢,٣٥٦	٢٧,٩٨٥	٥٦,٩٣٠	٤,٢٥٦	١٣٥,٦٨٩	٧,٤٩٦	متأخرات حتى ٣٠ يوم
٦٥,٤٢٢	-	٣,٣٦٤	١,٣٦٢	٥٨,٦١٥	٢,٠٨٠	متأخرات من ٣١ إلى ٩٠ يوم
٢٩٧,٧٧٨	٢٧,٩٨٥	٦٠,٢٩٤	٥,٦١٧	١٩٤,٣٠٥	٩,٥٧٦	الإجمالي

قروض وتسهيلات للعملاء محل اضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ١,٢٤٤,٦٦٥ ألف جنيه في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ مقابل مبلغ ١,٦١٠,٢٨٩ ألف جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة وقد بلغت اجمالي القيمة العادلة للضمانات مبلغ ١٤٨,٢٩٣ ألف جنيه

ألف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣				التقييم
	مؤسسات		أفراد		
	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء					قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
١,٢٤٤,٦٦٥	١٨٤,٩٩٧	٩٦٠,٩٥٦	٩٥,٧٧٣	٢,٥٢٨	
١,٢٤٤,٦٦٥	١٨٤,٩٩٧	٩٦٠,٩٥٦	٩٥,٧٧٣	٢,٥٢٨	الإجمالي
ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				التقييم
	مؤسسات		أفراد		
	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء					قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
١,٦١٠,٢٨٩	٤٨٤,٢٨٠	١,٠٦١,٧٣٩	٦٣,٢٨٥	٩٨٥	
١,٦١٠,٢٨٩	٤٨٤,٢٨٠	١,٠٦١,٧٣٩	٦٣,٢٨٥	٩٨٥	الإجمالي

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء . وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التي تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم) مبلغ ٢٢٧,٦٢١ (فقط مائتان سبعة و عشرون مليون و ستمائة واحد و عشرون ألف جنيه) في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣.

٦_ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية.

القيمة بالآلاف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	استثمارات في أوراق مالية
استثمارات في أوراق مالية	استثمارات في أوراق مالية	
(الدوات دين)	(الدوات دين)	
٢٧,٤٢٥,٣٥٧	٢٦,٨٢٨,٢٣١	تقيم B
٢٧,٤٢٥,٣٥٧	٢٦,٨٢٨,٢٣١	الإجمالي

٧-أ تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان
- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية، عند اعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

ألف جنيه مصري

الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية		القاهرة الكبرى	
		والدلتا وسيناء			
٩,١٤٦,٤٢٦	٢٢,٢٩٤	١٤٢,٧٦٨		٨,٩٨١,٣٦٣	نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي
(٦,٧٦٢)	-	-		(٦,٧٦٢)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
١٥,٦٧٦,٢١٧	-	-		١٥,٦٧٦,٢١٧	ارصدة لدى البنوك
(١,٦٩٥)	-	-		(١,٦٩٥)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
١٣٤,١٣٨	-	-		١٣٤,١٣٨	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر :
					قروض وتسهيلات للعملاء :
					قروض لأفراد:
٦٧٢,٤٢٥	١٤,٩٦٤	٣٢٥,٦٠٤		٣٣١,٨٥٦	حسابات جارية مدينة
١٢٤,٨٣٦	٧,٦٠١	٢٨,١١٠		٨٩,١٢٦	بطلقات ائتمان
٥,٣٢٣,٢٢٧	٣٧٤,٩٠٣	١,٤٢٥,٧٤٠		٣,٥٢٢,٥٨٣	قروض شخصية
٧٣١,٨٥٥	٨٧,٧٤٣	١٢٣,٠٩٥		٥٢١,٠١٦	قروض عقارية
					قروض لمؤسسات:
٢٩,٩٠٢,٩٥٨	٣٥٨,٣٥١	٥,٩٧٥,٦٠١		٢٣,٥٦٩,٠٠٥	حسابات جارية مدينة
٩,٦٥٠,٨٨٣	٤٦٢,١٩٢	١,٦٧٥,٤٩٩		٧,٥١٣,١٩٣	قروض مباشرة
٧,٤٣٣,٠٩٤	١٦٦,٢٢٣	٣٩٨,٧٨٧		٦,٨٦٨,٠٨٥	قروض مشتركة
(١٤٥,٨٢٧)	-	(١,٢٣٦)		(١٤٤,٥٩١)	يخصم : إيرادات تحت التسوية
(١,٩٧٨,٤٧٦)	(٧٣,٢٥٨)	(٥٠١,٩٠٤)		(١,٤٠٣,٣١٤)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٨٦٥,٩٠٠	-	١٤٠,٨١٤		٧٢٥,٠٨٦	قروض و تسهيلات للبنوك
(٢٠,١٤٩)	-	(١)		(٢٠,١٤٨)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٥,٧٣٦	-	-		٥,٧٣٦	مشتقات مالية
					استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر:
١٨,٢١٩,٤٤٦	-	-		١٨,٢١٩,٤٤٦	- أدوات دين
					استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
٨,٧٦١,٦١٠	-	-		٨,٧٦١,٦١٠	- أدوات دين
(٦,٥٤٧)	-	-		(٦,٥٤٧)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٩٣١,٥٨٧	١٢,٢٥٤	١٥,٨٣٢		٩٠٣,٥٠١	أصول أخرى(عوائد مستحقة)
١٠٥,٤٢٠,٨٨٣	١,٤٣٣,٢٦٧	٩,٧٤٨,٧١٠		٩٤,٢٣٨,٩٠٦	الإجمالي

- قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

ألف جنيه مصري

الإجمالي	قطاع الأفراد و الأنشطة الأخرى	قطاع عالم خارجي ومعاملات دولية	قطاع خاص	قطاع حكومي	
٩,١٤٦,٤٢٦	-	-	-	٩,١٤٦,٤٢٦	نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي
(٦,٧٦٢)	-	-	-	(٦,٧٦٢)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
١٥,٦٧٦,٢١٧	-	٢,٩٨٣,٦٨٤	١٦٧,٤٩٩	١٢,٥٢٥,٠٣٤	ارصدة لدى البنوك
(١,٦٩٥)	-	-	-	(١,٦٩٥)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
١٣٤,١٣٨	-	-	-	١٣٤,١٣٨	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:
					قروض وتسهيلات للعملاء :
					قروض لأفراد:
					حسابات جارية مدينة
٦٧٢,٤٢٥	٦٧٢,٤٢٥	-	٠	-	بطلقات ائتمان
١٢٤,٨٣٦	١٢٤,٨٣٦	-	-	-	قروض شخصية
٥,٣٢٣,٢٢٧	٥,٣١٩,٨٠٨	-	٣,٠١٩	٤٠٠	قروض عقارية
٧٣١,٨٥٥	٧٢٨,٨١٤	-	١,١٢٩	١,٩١١	قروض لمؤسسات:
					حسابات جارية مدينة
٢٩,٩٠٢,٩٥٨	٧٦٥,٤٦٤	-	٢٨,١١١,٢٨١	١,٠٢٦,٢١٣	قروض مباشرة
٩,٦٥٠,٨٨٣	٢٨,٤٨٠	-	٩,٦٢٢,٤٠٣	-	قروض مشتركة
٧,٤٣٣,٠٩٤	-	-	٣,٤٢٥,٨٤٩	٤,٠٠٧,٢٤٥	يخصم : إيرادات تحت التسوية
(١٤٥,٨٢٧)	-	-	(١٤٥,٨٢٧)	-	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(١,٩٧٨,٤٧٦)	(٦,١٩١)	-	(١,٩٥١,١٥٥)	(٢١,١٣٠)	قروض و تسهيلات للبنوك
٨٦٥,٩٠٠	-	١٦٨,٩٢٥	-	٦٩٦,٩٧٥	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(٢٠,١٤٩)	-	(٤٩)	-	(٢٠,١٠٠)	مشتقات مالية
٥,٧٣٦	-	-	-	٥,٧٣٦	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:
					- أدوات دين
١٨,٢١٩,٤٤٦	-	-	٢٨٠,٤١٧	١٧,٩٣٩,٠٣٠	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
					- أدوات دين
٨,٧٦١,٦١٠	-	-	-	٨,٧٦١,٦١٠	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(٦,٥٤٧)	-	-	-	(٦,٥٤٧)	أصول أخرى (عوائد مستحقة)
٩٣١,٥٨٧	٥٣١,٨٨٩	-	٦,٧١٩	٣٩٢,٩٧٩	
١٠٥,٤٢٠,٨٨٣	٨,١٦٥,٥٢٦	٣,١٥٢,٥٦٠	٣٩,٥٢١,٣٣٥	٥٤,٥٨١,٤٦٢	الإجمالي

(ب) خطر السوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر. ومن ثم يتم تحديد، ومتابعة، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشاداته بشأن متطلبات رأس المال المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلباً على قيم استثمارات البنك المحفوظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

- يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأوراق المالية، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، وتوظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغيير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.
- يطبق البنك الأسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظته المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق على حده ثم جمعها للوصول إلي المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقاً للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.
- كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظه لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغيير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا إحتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الاقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن

إختبارات الضغوط (Stress Testing)

- تعطي اختبارات الضغط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغط بما يلاءم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة. وتتضمن اختبارات الضغط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار حساسية سعر العائد، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

- يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً وبلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها

ب/٣ خطر سعر العائد

- يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

د- إدارة رأس المال

- تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: -
 - الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يوميا بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات

(مع إستهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ ٪ مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع

أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ. ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣.

ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل ٢
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
٩,٥٩٧,١٧٥	١٠,٩١٩,٧٦٤	رأس المال
		الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
٥,٦٠٠,٩٦٠	٦,٤٤١,١٠٤	رأس المال المصدر والمدفوع
٨٩٤,٧٩١	١,٠٢١,٦٣٥	الاحتياطيات
١,٦٣٦,١٣٥	١,٥٩٥,٥٨٣	الأرباح المحتجزة
١١٠,١٤٤	٨٦,٧٨٤	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
٩٤٤,٦٠١	١,٢٢٥,١٩٢	الأرباح المرحلية - ربع سنوية
١٨,٦٨٦	١٩,٥٧٠	حقوق الأقلية
(١١٠,٩٣٣)	(١٨١,٧٩٧)	إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى
٩,٠٩٤,٣٨٥	١٠,٢٠٨,٠٧١	إجمالي الشريحة الأولى
		الشريحة الثانية (رأس المال المساند)
١٠,٠٩٨	١٠,٠٩٨	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
٤٩٢,٦٩٢	٧٠١,٥٩٥	مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة
٥٠٢,٧٩٠	٧١١,٦٩٣	إجمالي الشريحة الثانية
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر:
٥٥,٨٧٦,٧٧٧	٦٦,٢٣٠,٩٢٨	إجمالي مخاطر الائتمان
٢٠٨,٥٧٣	١٦٤,٥٠٩	إجمالي مخاطر السوق
٤,٠٧٢,٨٨٩	٤,٠٧٢,٨٨٩	إجمالي مخاطر التشغيل
٦٠,١٥٨,٢٣٩	٧٠,٤٦٨,٣٢٦	إجمالي
١٥,٩٥%	١٥,٥٠%	معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية - مع الأخذ في الاعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل (%)

بناءً على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢. تم بدء تطبيق قرار البنك المركزي المصري بخصوص الأخذ في الاعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

(و) الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر ، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي ، وتشير نسبة الرافعة المالية إلى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالي أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣% ، ويخلص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ .

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):
٥,٦٠٠,٩٦٠	٦,٤٤١,١٠٤	رأس المال المصدر ومدفوع
٨٩٤,٧٩١	١,٠٢١,٦٣٥	الاحتياطيات
١١٠,١٤٤	٨٦,٧٨٤	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
١,٦٣٦,١٣٥	١,٥٩٥,٥٨٣	الأرباح المحتجزة
٩٤٤,٦٠١	١,٢٢٥,١٩٢	الأرباح المرحلية - ربع سنوية
١٨,٦٨٦	١٩,٥٧٠	حقوق الأقلية
(١١٠,٩٣٣)	(١٨١,٧٩٧)	إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي
٩,٠٩٤,٣٨٥	١٠,٢٠٨,٠٧١	إجمالي الشريحة الأولى
		التعرضات داخل وخارج الميزانية:
١٠١,٦٢٣,٣٧٥	١١١,٠٨٧,٦٨٧	إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
١٠,٥٩٠,٠١٩	١٣,١٩٩,٤٥٦	إجمالي التعرضات خارج الميزانية
١١٢,٢١٣,٣٩٤	١٢٤,٢٨٧,١٤٣	إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
٨,١٠%	٨,٢١%	نسبة الرافعة المالية (%)

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها

(ب) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- صافي الدخل من العائد

الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٣,٥٠٠,٦٢٣	١,٣٥٣,٠٤٤	٦,٢٥٤,٧٨٠	٢,٢٤٣,٨٥٦	عائد القروض والإيرادات المشابهة من:
٦٥٧,٨٤٩	٣٦٥,٠٣٧	١,٤٥٥,٥٨٩	٦٢٢,٤٩٣	- قروض وتسهيلات للعملاء
١,١٨٤,٧٤٤	٣٩١,٠٣٤	١,٠٥٨,٢٤٢	٣٢٥,٧٥٨	- أذون الخزانة
١٩,٥٣٠	٦,٦١٨	١٤,٩٧٧	٦,٦٧٦	- سندات الخزانة
٣١٥,٠٩٥	٦٨,١١٩	٩٤٣,٧٥٢	٤٥٣,١٩٣	- سندات الشركات
٨,٩٩٣	٦,٩٦٧	٥٨,٠٧٦	٤٦,٨٤٩	- ودائع وحسابات جارية
٥,٦٨٦,٨٣٥	٢,١٩٠,٨١٩	٩,٧٨٥,٤١٥	٣,٦٩٨,٨٢٦	- أخرى
				إجمالي
				تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:
				ودائع وحسابات جارية:
(٢٣١,٠٢٢)	(٧٢,٧٧٧)	(٧٤٤,٦٢٠)	(٢٦٥,٤٠٦)	- للبنوك
(٣,١٨٩,٩٧٢)	(١,١٥٩,٠٨٩)	(٤,٨٣٦,٢٩٤)	(١,٨٦٣,٩٥٤)	- للعملاء
(٣٧,٩٩١)	(١٧,٩٩١)	(٩٨,٢٨٠)	(٣٦,٢٥٤)	- قروض أخرى
(٨٢,٢٤٦)	(٥٣,٢٢٠)	(١٦٤,٧٧٩)	(٢٧٥)	- عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء
(٣,٥٤١,٢٣١)	(١,٣٠٣,٠٧٧)	(٥,٨٤٣,٩٧٤)	(٢,١٦٥,٨٨٩)	إجمالي
٢,١٤٥,٦٠٤	٨٨٧,٧٤٢	٣,٩٤١,٤٤١	١,٥٣٢,٩٣٧	صافي

٦- صافي الدخل من الاعتاب والعمولات

الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٤٤٥,٥٥٨	١٨١,٩٦٢	١,١٠٥,٠٣٨	٣٨٤,٧٤١	إيرادات الاعتاب والعمولات:
٢,٢٣٤	٧٨٩	١,٨٧٤	٣٥٩	- الاعتاب والعمولات المرتبطة بالانتماء والتشغيل
٨٥,٤٣٨	٤٩,٣٦٩	١٧١,٣٠٦	٨٥,٣٩٠	- أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
٥٣٣,٢٣٠	٢٣٢,١٢١	١,٢٧٨,٢١٧	٤٧٠,٤٨٩	- أتعاب أخرى
				إجمالي
				مصرفات الاعتاب والعمولات
(١٦٠,٩٢٨)	(٦٠,٣٥٣)	(١٧٦,٠٠١)	(٦٩,٥٩٠)	- أتعاب أخرى مدفوعة
(١٦٠,٩٢٨)	(٦٠,٣٥٣)	(١٧٦,٠٠١)	(٦٩,٥٩٠)	إجمالي
٣٧٢,٣٠٢	١٧١,٧٦٨	١,١٠٢,٢١٦	٤٠٠,٨٩٩	صافي

الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	توزيعات أرباح
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
١٢,٨١٩	٧,٢٩٤	٢٠,٩٠٥	١٢,٧٧٩	- استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر
-	-	-	-	- شركات تابعة
١٢,٨١٩	٧,٢٩٤	٢٠,٩٠٥	١٢,٧٧٩	الاجمالى

الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	صافي دخل المتاجرة
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
١٢٠,٢٧٩	٣٧,٢٨٢	٢٢٨,٨٠٧	٥٥,١٥٢	- أرباح التعامل في العملات الأجنبية
-	-	٥,٧٧٦	٢,٩٥٧	- أرباح (خسائر) تقييم عقود صرف آجلة
-	-	(٤١)	(٤١)	- أرباح (خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات
٦٥,٧٣٠	٢٠,٩٢١	٤٢,٩٣٠	٢١,١٢٩	- أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة
٤٠,٦٨٤	١٧,٥٠٤	١١,٤٨٠	٧,٦١٧	- فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة
٣٣,٩٧٠	٥,١٤٥	٤٣,٤٢٢	١٦,٨١٩	- أدوات دين استثمارات مالية بغرض المتاجرة
٢٦٠,٦٦٣	٨٠,٨٥٣	٣٣٢,٣٧٤	١٠٣,٦٤٣	اجمالى دخل المتاجرة

الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
(٨٨,٥٩٦)	(٩١,٥٠٤)	(٣٧٩,٣٧٨)	(٨٧,١٨٢)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لائتمان
(٦,٣٢٧)	٧,٧٢٦	(١٧,٥٣٧)	١٣,٠٠٢	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لانون الخزانة الحكومية
١,١٢٨	١,٥٥٤	١,٢٢٤	٢٧٨	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية
(٨٠٠)	(٥٤٨)	(١٩,٨٩١)	(٢٠,٠٦٥)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك
(٣٠٠)	٢٤٦	(٢,٩٦٩)	١٠,٧٥٠	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك
١,٨١٨	١,٨١٧	(١,٣٣٨)	(٣,٠٤٧)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة أدوات دين شركات
(٥,٠٨٦)	(٤,٢٤٥)	(٣,٧٥٢)	(٢,٢٨٤)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى
(٩٨,١٦٣)	(٨٤,٩٥٣)	(٤٢٣,٦٤٠)	(٨٨,٥٤٨)	الاجمالى

الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	مصرفات ادارية
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
(٥٥٠,٤٥٠)	(٢٠٤,٧٣٨)	(٧٤٨,٤٩٠)	(٢٤٧,٥٨٤)	- أجور ومرتبوات
(٢٣,٢٩٣)	(٧,٩٨٤)	(٢٨,٩٢١)	(٩,٨٤٧)	- تأمينات اجتماعية
(٢٧,١٢٣)	(٩,١١٣)	(٢٩,٦٠١)	(١٠,١٤٥)	- نظم الاشتراكات المحددة
(٤٦,٦٨٥)	(١٦,٢٣١)	(٥٩,٥٢٩)	(٢٢,٥٦٤)	- نظم المزايا المحددة
(١١٤,٦٨٥)	(٤٣,٨٤٥)	(١٤٩,٩٧٦)	(٥٤,٤٠١)	- مصرفات العمليات
(٢٤,٢٨٦)	(٨,٩٣٤)	(٤٢,٩٧٠)	(١٣,٥٥٨)	- مصرفات الاتصالات
(١١٣,٦٦٦)	(٣٢,٤٦٥)	(١٠١,٣٤٧)	(٢٠,٩١٩)	- مصرفات الاعمال
(٨,٤٦٥)	(٢,٤٨٦)	(١٣,٩٦٢)	(٥,٣٢٩)	- مصرفات الادوات الكتابية والمطبوعات
(٢٠٥,٥٦٤)	(٧٥,٣٥٧)	(٣٢٢,٤٣٧)	(١٠٦,١٣١)	- مصرفات الخدمات
(١٢٣,٥١١)	(٤٢,٩١٨)	(١٥٩,٢٦٤)	(٥٧,٩٣٦)	- مصرف اهلاك الاصول
(١,٢٣٧,٣٢٨)	(٤٤٤,٠٧١)	(١,٦٥٦,٤٩٨)	(٥٤٨,٤١٣)	الاجمالى

* المتوسط الشهري لإجمالى المرتبات والمكافآت التى تقاضاها اكبر عشرون موظف بالبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ يبلغ ٧,٠٩٧ ألف جنيه مصري

الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ الف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ الف جنيه مصري	١١- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى :
(٢٩,٥٨٨)	(٨,٥٣٤)	(٥٨,٧٦٤)	٢٢٦	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية
٣٨,٤٧٣	١١,٩٣٩	٦٥,٣٥٠	٢١,٧٣٩	بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو الميوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٥٧	١٥	١٠٤	٣٥	إيرادات تكس وسويقت وبريد ومطبوعات وتصوير
(٤٩,٨٧٧)	(١٦,٣٦٢)	(٧١,١٩١)	٢,٦١١	إيرادات خدمات قانونية
٤١,٠٦٣	٤٣,٨٢١	-	-	(عبء) رد مخصصات أخرى
٢,٨١٦	٢,٨١٦	٢١٧	٢٤	(عبء) رد مخصص التزامات مزايا التقاعد
١٠٠,٤٨٣	(٢٠٦)	٣٥٥	(٢٦٩)	أرباح (خسائر) رأسمالية
١٢,٣٢١	١٢٣	٤٩,٦٠٣	١٩,١٨٨	أرباح (خسائر) أصول ألت ملكيتها
(٩,٩٦٦)	(٢,٦٩٦)	(٥,٧٠٦)	(١,٩١٧)	إيرادات متنوعة
١٠٥,٧٨٢	٣٠,٩١٦	(٢٠,٠٣٢)	٤١,٦٣٦	مصروفات متنوعة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ ألف جنيه مصري	١٢- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٣٩٤,٤٥٨	٤٩٦,٠٧٢	- نقدية
٩,٤٣٠,٧٠٢	٨,٦٥٠,٣٥٤	- أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
(٤,٢٦٥)	(٦,٧٦٢)	- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:
٩,٨٢٠,٨٩٥	٩,١٣٩,٦٦٤	الإجمالي
٢,١٠٤,٤٠٦	٣,٠٢٠,٤٨٢	- أرصدة ذات عائد
٧,٧١٦,٤٨٨	٦,١١٩,١٨٢	- أرصدة بدون عائد
٩,٨٢٠,٨٩٥	٩,١٣٩,٦٦٤	

* تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزي الودعية الدولارية في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي (١٠%) ، والتي يتم تسويتها في تاريخ الإستحقاق (٢٢ نوفمبر ٢٠٢٣)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ ألف جنيه مصري	١٣- أرصدة لدى البنوك
٣٧٥,٢٦٥	٣٦٩,٤٢٤	- حسابات جارية
٩,٥٥٣,٢٤٤	١٥,٣٠٦,٧٩٣	- ودائع
(٣٥)	(١,٦٩٥)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٩,٩٢٨,٤٧٤	١٥,٦٧٤,٥٢٢	الإجمالي
٤,٠٣١,٠٠٠	٧,٨٤٠,١٨٥	- البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي
٣,٤٠٠,٠٨٦	٤,٨٥٢,٣٤٩	- بنوك محلية
٢,٤٩٧,٤٢٣	٢,٩٨٣,٦٨٤	- بنوك خارجية
(٣٥)	(١,٦٩٥)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٩,٩٢٨,٤٧٤	١٥,٦٧٤,٥٢٢	الإجمالي
٣٧٥,٢٦٥	٣٦٩,٤٢٤	- أرصدة بدون عائد
٩,٥٥٣,٢١٠	١٥,٣٠٥,٠٩٨	- أرصدة ذات عائد متغير
٩,٩٢٨,٤٧٤	١٥,٦٧٤,٥٢٢	الإجمالي
٩,٩٢٨,٤٧٤	١٥,٦٧٤,٥٢٢	- أرصدة متداولة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	١٤ - أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	أدوات دين:
٢١٩,٨٤٥	١٦٤,٩٥٤	أذون خزنة وأوراق حكومية أخرى
(٧,٨٠٤)	(٩,٥٤٤)	يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
١٠٠,٠٠٠	١٠٥,٩٧١	محافظ استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير
		وثائق صناديق الاستثمار:
٦٨,٦٥٤	١٦٥,٦٢٠	صندوق البنك المصري لتنمية الصادرات – ذات العائد التراكمي
٣٨٠,٦٩٤	٤٢٧,٠٠١	الاجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	١٥ - قروض وتسهيلات للعملاء
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	قروض لافراد:
٢٦٣,٢٧٣	٦٧٢,٤٢٥	- حسابات جارية مدينة
٦٥,٢٧٢	١٢٤,٨٣٦	- بطاقات ائتمان
٣,٧٨٠,٧٧١	٥,٣٢٣,٢٢٧	- قروض شخصية
٤٢٥,٧٦٥	٧٣١,٨٥٥	- قروض عقارية
		قروض لمؤسسات:
٢٤,٥٠٨,٢٢٠	٢٩,٩٠٢,٩٥٨	- حسابات جارية مدينة
٨,٩٠٩,١٧٦	٩,٦٥٠,٨٨٣	- قروض مباشرة
٦,٧٤٠,٠١٧	٧,٤٣٣,٠٩٤	- قروض مشتركة
(١٣٤,٣٤٣)	(١٤٥,٨٢٧)	- يخصم : إيرادات تحت التسوية
(١,٧٠٥,٦٧٥)	(١,٩٧٨,٤٧٦)	- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٤٢,٨٥٢,٤٧٧	٥١,٧١٤,٩٧٦	الصافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	قروض وتسهيلات للبنوك
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	- أوراق تجارية مخصومة
٢٦٨,٥٢٨	٨٦٥,٩٠٠	
٢٦٨,٥٢٨	٨٦٥,٩٠٠	الاجمالي
(٢٠٧)	(٢٠,١٤٩)	- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٢٦٨,٣٢١	٨٤٥,٧٥١	الصافي

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣			
الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١,٧٠٥,٦٧٥	١,٠٠٨,٣١٧	٣٩٨,٧٨٢	٢٩٨,٥٧٦
٣٧٩,٣١١	٧٨,٨٤٤	١٨٠,٤٣٤	١٢٠,٠٣٤
(٢١٧,١٨٨)	(٢١٧,١٨٨)	-	-
١,١٣٥	-	-	١,١٣٥
١٠٩,٥٤٢	٧٨,٨١٧	١٨,٣٧٤	١٢,٣٥٢
١,٩٧٨,٤٧٦	٩٤٨,٧٨٩	٥٩٧,٥٩٠	٤٣٢,٠٩٦

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

المستخدم من المخصصات خلال الفترة

متحصلات من ديون سبق اعدامها

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية الفترة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للبنوك وفقاً للأنواع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢٠٧	-	٢٠٧	-
١٩,٨٩١	-	١٩,٨٩١	-
٥١	-	٥١	-
٢٠,١٤٩	-	٢٠,١٤٩	-

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية الفترة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١,٣٢٨,٦٧٢	٧٢٨,٨٧٢	٣٦٤,٥٠٦	٢٣٥,٢٩٣
٣٥٠,٢٤٤	٢٩٩,٧٦٤	٤,٧٥٥	٤٥,٧٢٥
(١٥٢,٥٦٤)	(١٥٢,٥٦٤)	-	-
٤,٦٦٢	-	-	٤,٦٦٢
١٧٤,٦٦٢	١٣٢,٢٤٤	٢٩,٥٢١	١٢,٨٩٧
١,٧٠٥,٦٧٥	١,٠٠٨,٣١٧	٣٩٨,٧٨٢	٢٩٨,٥٧٦

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

المستخدم من المخصصات خلال الفترة

متحصلات من ديون سبق اعدامها

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية الفترة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للبنوك وفقاً للأنواع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٩٩	-	٩٩	-
٢٩	-	٢٩	-
٧٨	-	٧٨	-
٢٠٧	-	٢٠٧	-

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية الفترة المالية

١٦- المشتقات المالية

تمثل عقود مبادلة العملة / أو العائد ارتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلاً) أو كل ذلك مع (أي عقود مبادلة وعائدات). ولا يتم التبادل الفعلي للمبالغ التعاقدية إلا في بعض عقود مبادلة العملات ويتمثل خطر الإنتمان للبنك في التكلفة المحتملة لإستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى في أداء التزاماتها.

ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة ونسبة من المبالغ التعاقدية وللرقابة على خطر الإنتمان القائم يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة في أنشطة الإقراض

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
القيم العادلة		القيم العادلة	
الالتزامات	الأصول	الالتزامات	الأصول
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
-	-	٢١,٤٨٠	٢١,٤٤٠
-	-	١٣٢,١٤٥	١٣٧,٩٢١
-	-	-	٥,٧٣٦

- عقود مبادلة عملات

- عقود مبادلة عقود

إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المالية

١٧- استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		١٧/أ استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:
		- أدوات دين - بالقيمة العادلة
		- مدرجة في السوق
		- خصم منه: مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
١,٢٩٦,٤٤٦	١,١٣٢,٢٩٥	الصافي
-	-	- أنون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
١,٢٩٦,٤٤٦	١,١٣٢,٢٩٥	- خصم منه: عوائد لم تستحق بعد من أنون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
١٤,٥٥٠,٧٣٣	١٧,٥٨٣,٥١٥	الصافي
(٥١٢,٦١٦)	(٤٩٦,٣٦٤)	
١٤,٠٣٨,١١٧	١٧,٠٨٧,١٥١	
		- وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة
٤٣,٠١٨	٥٣,٧٢٨	- غير مدرجة في السوق
٤٩٠,٤٧٩	٥٨٣,٧٦٣	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (١)
١٥,٨٦٨,٠٦٠	١٨,٨٥٦,٩٣٨	
		١٧/ب استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
		أدوات دين:
		- مدرجة في السوق
		- خصم منه: عوائد لم تستحق بعد
		- خصم منه: مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
١١,١٢٢,٥٨٧	٧,٨٨٢,١٧٣	الصافي
(٣,٤٠٦)	(٦,٢٢٧)	- أنون خزانة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
١١,١١٩,١٨١	٧,٨٧٥,٩٤٦	- خصم منه: عوائد لم تستحق بعد من أنون خزانة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
١,٠٣٦,٥٧٥	٩٦٣,٥٢٥	- خصم منه: مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة أنون خزانة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
(٥٢٢,٤٤٨)	(٨٤,٠٨٨)	الصافي
(١٤١)	(٣١٩)	
٩٨٤,١٨٥	٨٧٩,١١٧	
١٢,١٠٣,٣٦٦	٨,٧٥٥,٠٦٤	إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)
٢٧,٩٧١,٤٢٦	٢٧,٦١٢,٠٠٢	إجمالي استثمارات مالية (٢+١)
٢٧,٤٤٩,١٣٤	٢٧,٠٢٨,٢٣٨	- أرصدة متداولة
٤٩٠,٤٧٩	٥٨٣,٧٦٣	- أرصدة غير متداولة
٢٧,٩٣٩,٦١٢	٢٧,٦١٢,٠٠٢	
٢٧,١٨٣,٣٥٣	٢٦,٦٩٤,٤١٣	- أدوات دين ذات عائد ثابت
٢٢٢,٩٠٤	٢٨٠,٤١٧	- أدوات دين ذات عائد متغير
٢٧,٤٠٦,٢٥٧	٢٦,٩٧٤,٨٢٩	

تم إعادة تبويب أدوات دين سندات حكومية من بند استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر إلى بند استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وقد بلغت قيمة السندات في تاريخ التبويب (والقائمة في سبتمبر ٢٠٢٣) ٥,٥٣٠,١٤٦ ألف ج.م.

والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ للسندات الحكومية التي تم إعادة تبويبها والتي تغيرت قيمتها العادلة

القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
٥,٢٧١,٠٣٣	٥,٥٣٠,١٤٦	سندات حكومية

تبلغ خسائر القيمة العادلة التي كان سيُعترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب السندات الحكومية مبلغ ٢٥٩,١١٣ ألف ج.م.

(القيمة بالآلاف الجنيه المصري)	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	
الاجمالي ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١٩,٣٨٨,٣٨٤	١,٦٥١,٨٤١	١٧,٧٣٦,٥٤٣	الرصيد في أول الفترة المالية ١ يناير ٢٠٢٢
١١,٥٤٥,٢٢١	١١,٣٢٥,٥٢٧	٢١٩,٦٩٤	إضافات
(١١,٤٨٥,٠٤٢)	(١,١٥٨,٧٧٧)	(١٠,٣٢٦,٢٦٥)	إستبعادات (بيع / استرداد)
٦٢,٥١٠	(١٣٠,٥٢١)	١٩٣,٠٣١	التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه المصرفيه
٥١٦,٣٥٩	١٦٠,٩٢١	٣٥٥,٤٣٨	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية
(٢,٩٦٧)	١٠,٣٢٩	(١٣,٢٩٧)	أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة
٩,٥٦١	٣,٠٢٥	٦,٥٣٦	استهلاك علاوة الخصم و الإصدار
(١,٨٩٩)	(١,٨٩٨)		(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٠,٠٣٢,١٢٧	١١,٨٦٠,٤٤٩	٨,١٧١,٦٨٠	الرصيد في آخر السنة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
٨,٣١٣,٥٣٧	٢٦٧,٣٧٥	٨,٠٤٦,١٦٢	صافي التغير أذون خزانه وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
(٣٧٤,٠٩٦)	(٢٤,٣١٦)	(٣٤٩,٧٨١)	التغير في عوائد لم تستحق
(١٤١)	(١٤١)		(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٧,٩٧١,٤٢٧	١٢,١٠٣,٣٦٧	١٥,٨٦٨,٠٦٠	الرصيد في أول الفترة المالية ١ يناير ٢٠٢٣
٧٥٢,٨٧٩	٧٠٤,٣٧٩	٤٨,٥٠٠	إضافات
(٤,٦٠١,٥٨١)	(٤,٢١٩,٣١٦)	(٣٨٢,٢٦٥)	إستبعادات (بيع / استرداد)
٩٧,٢٧٦	٩٧,٢٧٦	-	التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه المصرفيه
٤٢٢,٦٩٦	١٥٤,٣٢٢	٢٦٨,٣٧٤	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية
(١,٥١٣)	(٤,٦٣٧)	٣,١٢٣	أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة
٢٩,٦٧٤	٢٧,٥٦٣	٢,١١١	استهلاك علاوة الخصم و الإصدار
(٢,٨٢٢)	(٢,٨٢١)	-	(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٤,٦٦٨,٠٣٥	٨,٨٦٠,١٣٢	١٥,٨٠٧,٩٠٣	الرصيد في آخر الفترة المالية
٢,٩٥٩,٧٣٣	(٧٣,٠٥٠)	٣,٠٣٢,٧٨٣	صافي التغير أذون خزانه وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
-	-	-	عمليات بيع أذون خزانه مع التزام بإعادة الشراء
(١٥,٥٨٨)	(٣١,٨٤٠)	١٦,٢٥٢	التغير في عوائد لم تستحق
(١٧٨)	(١٧٨)	-	(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٧,٦١٢,٠٠٢	٨,٧٥٥,٠٦٤	١٨,٨٥٦,٩٣٨	الرصيد في آخر الفترة المالية ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	وتتمثل أذون الخزانة من خلال الدخل الشامل الأخر في:
١,١٢٠,٠٠٠	٤,٧٥١,٩٠٠	- أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٢,٨٥٤,٩٢٥	٤,٨٣٢,٨٠٠	- أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٢,٦٤٠,٠٠٠	٨١٢,٣٠٠	- أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
٧,٩٧٤,٦٤٣	٧,٢٣٧,٦٨٤	- أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم
١٤,٥٩٩,٥٦٨	١٧,٦٣٤,٦٨٤	الإجمالي
(٥١٢,٦١٦)	(٤٩٦,٣٦٤)	- يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد
١٤,٠٨٦,٩٥٢	١٧,١٣٨,٣١٩	الإجمالي
(٤٠,٦٢٧)	(٤٠,٤٦٤)	- صافي التغير في القيمة العادلة
(٨٠,٢٠٩)	(١٠٠,٧٠٤)	- فروق تقييم ارصدة بالعملة الأجنبية
١٤,٠٣٨,١١٦	١٧,٠٨٧,١٥١	الصافي

* ضمن بند أذون الخزانة مبلغ ٢٢,٦٠٠ ألف جنيه مصري مرهون للبنك المركزي المصري مقابل التمويل العقاري ومبلغ ٦٨,٩٠٠ ألف جنيه مصري مرهون مقابل مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧% في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	أرباح (خسائر) استثمارات مالية
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
-	-	٦٩٦	-	أرباح بيع استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر
٦,٢٥٦	١,٥٧٨	١,٩٧٩	١,٩٢٣	أرباح بيع أذون خزانة
(٧٧٠)	(١,٥٤٤)	٩,١٤٩	٢,٤٥٠	أرباح بيع سندات حكومية
٥,٤٨٦	٣٣	١١,٨٢٥	٤,٣٧٣	الإجمالي

نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	نسبة المساهمة	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
%	ألف جنيه مصري	%	ألف جنيه مصري	
٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	شركة فيلة للفنادق العامة
٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	الإجمالي

* شركة فيلة للفنادق العامة هي إحدى الشركات الشقيقة لشركة كابينال القابضة و لا يتم تجميعها نظرا لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأى صورة التي تتطلبها أسس تجميع القوائم

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	١٩ أصول غير ملموسة
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	القيمة الدفترية في اول الفترة المالية
١٦٨,٩٥٦	٢٠٠,٠٥٣	الإضافات
٣١,١٠٦	١٣٥,٤٠١	الاستيعادات
(٩)	-	صافي القيمة الدفترية اخر الفترة المالية (١)
٢٠٠,٠٥٣	٣٣٥,٤٥٤	مجمع الاستهلاك اول الفترة المالية
١١٩,٣١١	١٥٧,٥٧٥	استهلاك الفترة المالية
٣٨,٢٦٤	٦٣,٤٠١	مجمع استهلاك الاستيعادات
-	-	مجمع الاستهلاك في اخر الفترة المالية (٢)
١٥٧,٥٧٥	٢٢٠,٩٧٦	صافي القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة في اخر الفترة المالية (٢-١)
٤٢,٤٧٨	١١٤,٤٧٩	

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	٢٠ أصول أخرى
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	عوائد مستحقة
١,٠٩٠,٨٠٣	٩٥٢,٢٢٦	مصرفات مقدمة
١١٥,٩٨٩	١٧٢,٧٦٦	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
١,٠٢٥,٣٦٨	١,٠٦٣,٥٧٠	أصول الت ملكيتها للبنك (بالصافي)*
٤١,٤٦٤	٤٥٤,٧٧٦	تأمينات وعهد
١١,٣٦٨	١٥,٠٠٤	أصول تحت التسوية
١,٠٣٣,١٧١	١,١٣٠,٩٨٢	حقوق مالية مشتراة
٢,٣٧٣,٧٨٥	١,٠٤٦,٠٩٧	
٥,٦٩١,٩٤٨	٤,٨٣٥,٤٢١	الإجمالي
(١٦,٧٧٤)	(٢٠,٦٣٩)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة للعوائد المستحقة
٥,٦٧٥,١٧٤	٤,٨١٤,٧٨١	الصافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك
٤٩٠,٥٠٦	٤٣٤,٨٥٨	عوائد مستحقة عن استثمارات مالية
٨٧,٤٣٩	١١٧,٦٧٠	الإجمالي
٥١٢,٨٥٩	٣٩٩,٦٩٨	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة للعوائد المستحقة
١,٠٩٠,٨٠٣	٩٥٢,٢٢٦	الصافي
(٥,١٣٥)	(٥,٥٤٢)	
١,٠٨٥,٦٦٨	٩٤٦,٦٨٥	

المشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٨٠٩,٤٧٧	١,٠٢٥,٣٦٨	الرصيد في بداية الفترة
٢٥٥,٤٥٢	٨٦,٧٣٥	الإضافات خلال الفترة
(٣٩,٥٦١)	(٤٨,٥٣٤)	الاستبعادات
١,٠٢٥,٣٦٨	١,٠٦٣,٥٧٠	الرصيد في نهاية الفترة المالية

* تُثبت الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التي آلت بها للبنك التي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول في تاريخ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التي كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافي إيرادات ومصروفات الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى"

٢١- الأصول الثابتة

ألف جنيه مصري									البيان
الإجمالي	أخرى	اثاث	أجهزة و معدات	تجهيزات و تركيبات	وسائل نقل	نظم الية متكاملة	مبانى و انشاءات	اراضى	
١,٨٣٦,٦٣٦	٤٨,٢١٥	٥٦,٠٢٥	٨٤,٤٢٠	٤٦٤,٠٢٨	٢٤,٠٩٦	٢١٦,٥٤٨	٦٩٠,٥٨٠	٢٥٢,٧٢٤	التكلفة في أول الفترة المالية (٣)
١٩٠,١٦٥	٨٠٣	٤,٠٥٨	٦,٥١٣	١٨,٩٧٩	٤٦	٤٥,١٢٧	٩٩٥	١١٣,٦٤٤	الإضافات خلال الفترة المالية
(٤٨٧)	-	(٢١)	(١٩)	-	(٣١٨)	(٤٩)	(٧٩)	-	الإستبعادات خلال الفترة المالية
٢,٠٢٦,٣١٥	٤٩,٠١٨	٦٠,٠٦٢	٩٠,٩١٥	٤٨٣,٠٠٦	٢٣,٨٢٤	٢٦١,٦٢٥	٦٩١,٤٩٧	٣٦٦,٣٦٧	التكلفة في آخر الفترة المالية (١)
٧٥٠,٢٢٢	٣٢,١٢٨	٣٠,٧٨٢	٤٩,٧٨٥	٣٢٩,٥٧٢	١٤,٣٨٧	١٧٢,٦٩٤	١٢٠,٨٧٤	-	مجمع الإهلاك في أول الفترة المالية (٤)
٩٥,٩٣٦	٦٠٢	٣,١٧٥	٤,٢٠٩	٤٢,٠٨٧	٢,١٦٨	٣١,١٣٢	١٢,٥٦٤	-	إهلاك الفترة المالية
(٤٠٨)	-	(٢١)	(١٩)	-	(٣١٨)	(٤٩)	(٠)	-	مجمع إهلاك الإستبعادات
٨٤٥,٧٥٠	٣٢,٧٣٠	٣٣,٩٣٥	٥٣,٩٧٥	٣٧١,٦٥٨	١٦,٢٣٧	٢٠٣,٧٧٦	١٣٣,٤٣٧	-	مجمع الإهلاك في اخر الفترة المالية (٢)
١,١٨٠,٥٦٦	١٦,٢٨٨	٢٦,١٢٧	٣٦,٩٤٠	١١١,٣٤٨	٧,٥٨٧	٥٧,٨٤٩	٥٥٨,٠٥٩	٣٦٦,٣٦٧	صافي الأصول في آخر الفترة المالية (٢-١)
١,٠٨٦,٤١٥	١٦,٠٨٧	٢٥,٢٤٤	٣٤,٦٣٦	١٣٤,٤٥٦	٩,٧٠٩	٤٣,٨٥٤	٥٦٩,٧٠٦	٢٥٢,٧٢٤	صافي الاصول في اول الفترة المالية(٣-٤)

* تتضمن الأصول الثابتة أصول لم تسجل بعد بأسم البنك بمبلغ ٩٤,٨٧٣ ألف جنيه مصري (قبل الإهلاك)

٢٢- المخزون

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٣٠٢,٣٨٧	٢٢٠,٠٢١
٣٠٢,٣٨٧	٢٢٠,٠٢١
-	-
-	-
٣٠٢,٣٨٧	٢٢٠,٠٢١

القيمة الدفترية في اول السنة المالية
القيمة الدفترية في نهاية السنة المالية (١)
مجمع الاهلاك في اول السنة المالية
مجمع الاهلاك في نهاية السنة المالية (٢)
صافي الاستثمارات العقارية في نهاية السنة المالية (٢-١)

- قيمة الأرض المملوكة لشركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية إحدى الشركات التابعة للبنك بمحافظة الأسماعلية و التي تم تحويلها من الاستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٣٤) للاستثمار العقارى الفقرة رقم ٥٧ ب

٢٣- أصول / التزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزام باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لا يُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة، يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبة. وفيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة		البنك
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)
-	-	١,٥٤٦	٢,٥٩٧	الائثر الضريبى للفروق بين الاهلاك المحاسبى والاهلاك الضريبى
٣,٢٩٢	-	-	٦٤٦	فروق تقييم العملات الأجنبية للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل
٢٣,٤٣٠	٤٠,٧١٩	-	-	إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل / (التزام)
٢٦,٧٢٢	٤٠,٧١٩	١,٥٤٦	٣,٢٤٣	صافى الضريبة التى ينشأ عنها (التزام) / اصل الشركات
٢٥,١٧٦	٣٧,٤٧٦	-	-	أصول / التزامات ضريبية مؤجلة
١٢,٦٩١	١٣,٤٩٧	١٥٢	٢١٥	إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل / (التزام)
٣٧,٨٦٧	٥٠,٩٧٣	١٥٢	٢١٥	

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة		حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الرصيد في بداية الفترة
٦,٥٧٣	٢٦,٧٢٢	١,٣٤٧	١,٥٤٦	الإضافات
٢٣,٣٣٧	١٧,٢٨٩	١٩٩	١,٦٩٧	الاستبعادات
(٣,١٨٨)	(٣,٢٩٢)	-	-	الرصيد في نهاية الفترة
٢٦,٧٢٢	٤٠,٧١٩	١,٥٤٦	٣,٢٤٣	

٢٤- أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢٧	٦٧,٧٤٨
٦,٨٣٤,٦٠٤	٧,٥٩٩,٥١٣
٦,٨٣٤,٦٣١	٧,٦٦٧,٢٦٠
٥,٧٢١,١٧٨	٥,٥٩٢,٤٤٤
١,١١٣,٤٥٣	٢,٠٧٤,٨١٧
٦,٨٣٤,٦٣١	٧,٦٦٧,٢٦٠
٢٧	٦٧,٧٤٨
٦,٨٣٤,٦٠٤	٧,٥٩٩,٥١٣
٦,٨٣٤,٦٣١	٧,٦٦٧,٢٦٠
٦,٨٣٤,٦٣١	٧,٦٦٧,٢٦٠
٢٠٢٢ ديسمبر ٣١	٢٠٢٣ سبتمبر ٣٠
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٤,١٧٢,٨١٨	٢٠,١٩٤

حسابات جارية
ودائع

بنوك محلية
بنوك خارجية

أرصدة بدون عائد
أرصدة ذات عائد

أرصدة متداولة

٢٥- عمليات بيع أدون خزائنة مع الإلتزام بإعادة الشراء

عمليات بيع أدون خزائنة مع الإلتزام بإعادة الشراء

٢٦- ودائع العملاء

٣٠ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٩,٦٢٣,٠٥٩	٣٩,٩٧٩,٠٥٤	ودائع تحت الطلب
٣٠,٣٣٦,٠٥٣	٣١,٧٢٤,٦٨٦	ودائع لأجل وبإخطار
١٠,٥٤٠,٤٦٢	١١,٧٩٨,٢٠٧	حسابات التوفير وشهادات الادخار
٢,١٨١,٨٦٦	٢,٤٨٣,٦٢٩	ودائع أخرى
٧٢,٦٨١,٤٣٩	٨٥,٩٨٥,٥٧٦	الاجمالي
١٣,١٨٥,٠٣٤	١٥,٣٥٠,٨١٢	ودائع افراد
٥٩,٤٩٦,٤٠٥	٧٠,٦٣٤,٧٦٤	ودائع مؤسسات
٧٢,٦٨١,٤٣٩	٨٥,٩٨٥,٥٧٦	الاجمالي

٢٧- أدوات دين مصدرة :

قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات بأصدار سندات بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري و اكتتب بنك الاستثمار القومي في هذه السندات بالكامل عند التأسيس بعائد سنوي مقداره ٥% و تستهلك هذه السندات عند نهاية الشركة بعد الوفاء بالتزاماتها

٢٨- قروض أخرى

٣٠ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	سعر الفائدة	تاريخ الاستحقاق	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري			
٥٩,٢٢٧	٠	%٤,٤٨	١٣ فبراير ٢٠٢٣	قرض برنامج تمويل التجارة العربية
٨,٠٠٠	١٧٤,٠٠٠	%٢,١٤	١٤ سبتمبر ٢٠٢٦	قرض برنامج التنمية الزراعية
٩٢,٤٢٨	٠	%٤,٤٩	١٥ سبتمبر ٢٠٢٣	قرض بنك الاستثمار الأوروبي
١٠,٦٢٠	١٣,٦٦٨	%١,٧٥	٢٤ أكتوبر ٢٠٢٧	اتفاقية الالتزام البيئي تحت إدارة البنك الاهلي المصري
٤٩٩,٦٨٨	٥٠١,٥١٦	%٨,٥٦	١٥ يونيو ٢٠٢٦	قرض GREEN FOR GROWTH FUND
٤٤٨,٢٧٣	٣٧١,١٢٢	%٨,٦٦	٥ يناير ٢٠٢٦	قرض صندوق سند
٨٧,١٥٧	٤٧,٢٥٤	%٣,٠٠	١ يوليو ٢٠٢٥	قرض مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧%
٢,٣٥٧	١,٩٢٩	%١١,٠٠	١ أكتوبر ٢٠٢٦	قرض جهاز تنمية المشروعات
٤٠٩,٣٨٤	٣٢٤,٥٩١			قرض شركة اية بى فاكتر
٣٧١,١٥١	٣٧٠,٧٢١	%٧,٣٣	١٨ مايو ٢٠٢٥	قرض البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية
١,٩٨٨,٢٨٦	١,٨٠٤,٨٠١			الاجمالي
١٥٩,٦٥٦	-			أرصدة متداولة
١,٨٢٨,٦٣١	١,٨٠٤,٨٠١			أرصدة غير متداولة
١,٩٨٨,٢٨٦	١,٨٠٤,٨٠١			الاجمالي

٢٩- التزامات أخرى

٣٠ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥٧٦,٥٠٤	٥٧٧,٢١٢	عوائد مستحقة
٦١,٨١٤	١٣٦,٠٨٢	إيرادات محصلة مقدماً
٢١٠,٧٤١	٣٠٨,١٣٦	مصروفات مستحقة
٨٠,٧٠٠	٢٩,٣٨٧	ضرائب وتأمينات مستحقة
١٠٠	١٠٠	دائنو توزيعات
١,٣٩٥,٧٠١	٢,٤٦٩,٦٤٣	خصوم تحت التسوية
٢,٣٢٥,٥٥٩	٣,٥٢٠,٥٦٠	الاجمالي

* يتضمن بند خصوم تحت التسوية مبلغ ١,٠٠٠ مليون جنيه قيمة المبالغ المحصلة من قدامى المساهمين تحت حساب زيادة رأس المال

٣٠- مخصصات أخرى:

الرصيد في أول الفترة المالية	المكون خلال الفترة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	إعادة التويب بين المخصصات	ردعيب مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر الفترة المالية	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	البيان
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	البيان
٣٩,١٧١	٢٠,٦٦٩	-	-	-	-	(٧,٥٦٨)	٥٢,٢٧٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)
٢,٧٠٥	٤,٣٤٤	٣٢٦	-	-	-	-	٧,٣٧٥	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	مخصص قضايا
٤٨,٨٨١	٥٩,٣١٩	٢,٩٩١	-	(٢٧,٦٥٦)	-	-	٨٣,٥٣٥	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى
٤٩٨	٣,٣٢١	-	-	(٧٤٦)	-	-	٣,٠٧٣	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية
٧٨٣	١٦٣	-	-	(٦١١)	-	-	٣٣٥	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة
١٠٩,٨٦٢	٢١,٧٢٩	-	-	(٩,٠٢٩)	-	-	١٢٢,٥٧٣	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	مخصص ارتباطات -مرحلة أولى
٦,٥٠٣	١٠,٨٢٥	-	-	(٤,١٦٣)	-	-	١٣,١٦٥	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية
٤٠,٦٣٣	١٤,٣٧١	-	-	(٢١,٣٥٧)	-	-	٣٣,٦٤٧	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات
٢٤٩,٠٣٧	١٣٤,٧٥١	٣,٣١٦	-	(٦٣,٥٦٠)	-	(٧,٥٦٨)	٣١٥,٩٧٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	الإجمالي
الرصيد في أول الفترة المالية	المكون خلال الفترة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	إعادة التويب بين المخصصات	ردعيب مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر الفترة المالية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	البيان
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	البيان
٣٧,١٩٣	٣٥,٢٩١	-	-	-	٦٧	(٣٣,٣٨٠)	٣٩,١٧١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)
٥,٨٢٥	٢,٠٥٣	٦٣٠	-	(٥,٧٤٢)	-	(٦١)	٢,٧٠٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مخصص قضايا
٣١,٤٩٩	٢٤,٢٧٣	٥,٠٨٤	-	(١٧,٠٠١)	٥,٠٢٦	-	٤٨,٨٨١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى
٥١	٤٦٦	-	-	(٢٠)	-	-	٤٩٨	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية
٢,٩٧٢	-	-	-	(٢,١٨٩)	-	-	٧٨٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة
٧٧,١١٣	٣٨,٢٢٧	-	-	(٥,٤٧٩)	-	-	١٠٩,٨٦٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مخصص ارتباطات -مرحلة أولى
٣,٨١٢	٢٥,٨٢٠	-	-	(٢٣,١٢٩)	-	-	٦,٥٠٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية
٣٦,١٦٣	٥٣,٠٣٧	١٣,٩٦٤	-	(٦٤,٥٨٦)	٢,٠٥٥	-	٤٠,٦٣٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات
١٩٤,٦٣٢	١٧٩,١٦٧	١٩,٦٧٨	-	(١١٨,١٤٧)	٧,١٤٨	(٣٣,٤٤١)	٢٤٩,٠٣٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	الإجمالي

- بند مخصص التزامات عرضية يشمل الإلتزامات العرضية الغير مباشرة
- يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالي ويتم تعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حال لها

٣١- رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال :

- * بلغ رأس المال المرخص به ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٥,٦٠٠,٩٦٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ موزع على ٥٦٠,٠٩٦,٠٠٠ سهم عادي، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنيهات
- تأسس البنك في عام ١٩٨٣ وبلغت قيمة رأس المال المدفوع ٥٠ مليون جنيهية
 - قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٧,٥ مليون جنيهية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في مارس ١٩٩٣
 - قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ١١,٥ مليون جنيهية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في مارس ١٩٩٣
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٨١ مليون جنيهية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في سبتمبر ١٩٩٨
 - قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيهية
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠ مليون جنيهية
 - قرار مجلس إدارة رقم ٨ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيهية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ١٥ مارس ٢٠٠٧
 - قرار مجلس إدارة رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيهية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٢ مايو ٢٠٠٨
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيهية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٤٠ مليون جنيهية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٨٨ مليون جنيهية تم موافقة قطاع الأداء الأقتصادي في ١٢ يونيو ٢٠١٧
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ١,٠٠٠ مليون جنيهية
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على زيادة رأس المال بمبلغ ٥٤٥,٦ مليون جنيهية تم موافقة قطاع الأداء الأقتصادي في ٦ يونيو ٢٠٢١
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيهية - نقدى تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ١٧ أغسطس ٢٠٢٢
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٥ على توزيع مبلغ ٣٢٧ مليون جنيهية أسهم مجانية - توزيع عيني تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ١٩ فبراير ٢٠٢٣
 - وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٣٠ على توزيع مبلغ ٨٤٠ مليون جنيهية أسهم مجانية - توزيع عيني

(ب) الاحتياطيات

- تتمثل الاحتياطيات في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٣١,٣٣٣	٣١٦,٤٩٥	- احتياطي المخاطر البنكية العام
١,٩١٣	٣,٨٧٠	- احتياطي المخاطر البنكية- أصول ألت ملكيتها للبنك
٥٢٥,٩٩٣	٧١٦,٣١٣	- احتياطي قانوني
٣١,٣٤٧	٢٠٥,٩٨١	- احتياطي عام
١١٢,٤٠٧	١٠٩,١٧٢	- احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مان خلال الدخل الشامل
(٢٣,٤٣٠)	(٤٠,٧١٩)	- الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل بالعملة الأجنبية
٣١,٨١٤	٥٤,٨٢٨	- خسائر أنتمانية متوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.
٣٢,٨٤٢	٣٢,٨٤٢	- احتياطي خاص
١٩٥,٤٣٢	١٩٨,٤٣٢	- احتياطي رأسمالي
١,١٣٩,٦٥١	١,٥٩٧,٢١٤	الإجمالي

١- احتياطي المخاطر البنكية العام :

يمثل المتبقى من اثر تطبيق معيار IFRS٩ حيث تم دمج أرصدة احتياطي المخاطر البنكية العام و احتياطي IFRS٩ والأحتياطي الخاص بالانتمان و تم استخدام الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي لمجابهة الخسائر الانتمان المتوقعة عند التطبيق الأولى للمعيار الدولسى (١ يوليو ٢٠١٩)

٢- احتياطي المخاطر البنكية - أصول ألت

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنوياً خلال فترة احتفاظ البنك بها

٣- الاحتياطي القانوني :

وفقاً للنظام الأساسى بالبنك يقطع مبلغ يوازى ١٠ % من الأرباح سنوياً لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازى ٥٠ % من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الاحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة الى الاقتطاع.

٤- احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر :

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الأخر

٥- احتياطي رأسمالي :

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة.

٣٢- توزيعات الأرباح

لا يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام مالي و تخفض الأرباح المرحلة بها الا عندما يتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين ،و سوف يتم في نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و عرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي ستعقد لاعتماد القوائم المالية الختامية و عندئذ سوف يتم اثبات توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة توزيعاً من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عن نهاية السنة المالية الحالية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادر في هذا الشأن.

٣٣- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥٠٧,٩٧٤	٤٩٦,٠٧١	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٦,٨٧٩,٩٢١	١٥,٦٧٦,٠٤٨	أرصدة لدى البنوك
٢,٤٣١,٣٧٥	٤,٨٦٨,٥٠٠	أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى
٩,٨١٩,٢٧٠	٢١,٠٤٠,٦١٩	

٣٤- التزامات عرضية وارتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ وتم تكوين مخصص لبعض منها ولم يتم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية والأصول ثابتة و عقود التأجير التشغيلي و ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالي مبلغ ١,١٧٩,١٧٦ ألف جنيه مصري وذلك طبقاً لما يلي

المتبقي ولم يطلب بعد	المبلغ المسدد	قيمة المساهمة	
٥٢٩,٨١٧	٨٩٣,٧٣٤	١,٤٢٣,٥٥١	استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل
٤٤٦,١٤٥	-	-	ارتباطات رأسمالية أصول ثابتة
٩٧٥,٩٦٢	٨٩٣,٧٣٤	١,٤٢٣,٥٥١	الإجمالي

(ب/٢) ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

يبلغ مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلي غير قابلة للإلغاء وفقاً لما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١,٠٧٢	١,١٣٠	لا تزيد عن سنة واحدة
-	-	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
٢٨,٩٥٣	٢٠٢,٠٨٣	أكثر من خمس سنوات
٣٠,٠٢٥	٢٠٣,٢١٣	الإجمالي

(ج) ارتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٩,٦٧٤,٠٣١	١٣,٧٤٧,٠١٣	خطابات ضمان
٢,٧٨٥,٢١٩	٢,٧٦٧,٢٣٤	الاعتمادات المستندية (استيراد)
١,٠٢٩,٠١٣	١,٨٨٣,٧١٤	الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)
٥١٢,٤٠٠	٦٩٦,٧٣٣	اوراق مقبولة الدفع
(٣,٨٠٠,١١٩)	(٤,١٦٣,٣٣٥)	يخصم : غطاءات نقدية
١٠,٢٠٠,٥٤٣	١٤,٩٣١,٣٥٨	الصافي
٣,٠٦٠,٨٠٥	٢,٣٩٨,٠٩٨	ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات ائتمانية
١٣,٢٦١,٣٤٩	١٧,٣٢٩,٤٥٧	الإجمالي

٣٥. الموقف الضريبي:

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

• ضرائب شركات الأموال:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/٠٦/٣٠

تم الفحص بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة عن تلك السنوات.

السنوات ٢٠٢٢-٢٠١٩

يقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات وفقاً لأحكام القانون.

• ضرائب الدمغة:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٠/٠٦/٣٠

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٠

يقوم البنك بتقديم الاقرارات وتوريد الضريبة بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

• ضرائب الأجور والمرتببات:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/١٢/٣١

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢

يقوم البنك بتقديم الاقرارات وتوريد الضريبة الشهرية بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

• يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية بصورة منتظمة وفي المواعيد المقررة وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد

رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

الموقف الضريبي لشركة ضمان الصادرات:

• تم الفحص وسداد ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠١٠ – ٢٠١١

• تم استلام نموذج ٣٨ مرتببات عن سنوات ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩ وتم الطعن عليه في الميعاد القانوني وجارى فحص السنوات حتى عام ٢٠٢١ .

• تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة حتى عام ٢٠٠٦ .

• تم الفحص والسداد عن ضرائب أرباح تجارية حتى عام ٢٠١١ وتم استلام نماذج ١٩ عن السنوات ٢٠١٥-٢٠١٧ وتم الطعن على النماذج وجارى المتابعة مع مصلحة الضرائب.

• تم ربط وسداد الضرائب العقارية حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ طبقاً لقرار لجنة الطعن.

• قامت الشركة بتقديم وسداد الإقرار الضريبي عن الفترة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢٢ في أبريل ٢٠٢٣ .

• بخصوص السنوات من ١٩٩٥/١٩٩٤ حتى ١٩٩٩/١٩٩٨ فقد صدر حكم في الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥

وصدر ربط من مصلحة الضرائب بناءً على حكم الإستئناف وتم سداد الضرائب المستحقة على الشركة.

• تم نقل ملفات الشركة الضريبية من ضرائب الشركات المساهمة الى مركز كبار الممولين بالسادس من أكتوبر.

- الموقف الضريبي لشركة ايجبت كابيتال القابضة:

- ضرائب شركات الأموال.

السنوات من ٢٠١٠/٢٠١٤

تم الفحص و الطعن على نتيجة الفحص و تحويل الملف الى اللجان الداخلية المتخصصة و تكليف قطاع الشؤون القانونية باتخاذ كافة الإجراءات نحو رفع دعوة قضائية و بالفعل تم رفع الدعوي رقم ٣٥٧٥٦. تم الأنتهاء من التسوية النهائية و سداد المستحق لمصلحة الضرائب المصرية مع الأستمرار في رفع دعوي قضائية.

- ضرائب كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٠/٢٠١٧

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠١٨/٢٠٢٠

جارى الفحص

- ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٠/٢٠٢٠

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها و سداد الضريبة المستحقة علما بأن آخر سداد بتاريخ ٢٠٢٣/٧ ولم يتم اخطارنا من قبل المأمورية بأي اخطارات. لم يتم إخطار الشركة بطلب فحص حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

- الموقف الضريبي لشركة تنمية السياحة:

- ضريبة شركات الاموال.

السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٣

تمت المحاسبة و الربط النهائي عن هذه السنوات و سداد الضريبة المستحقة بالكامل.

سنة ٢٠٠٤

تم الفحص و الطعن على نموذج ١٩ و تم عمل لجنة داخلية بإعادة الفحص و أحيل الملف للجان الطعن المختصة و تم سداد اصل الضريبة و الربط الاضافى و تم سداد ٣٥% من مقابل التأخير و ذلك طبقا للقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢.

السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٩

لم يتم إدراج الشركة ضمن عينة الفحص عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٩ و تم اعتماد الإقرارات الضريبية و طبقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

السنوات ٢٠١٠/٢٠١٢

تم فحص الشركة تقديري و الطعن على نموذج ١٩ و عمل لجنة داخلية و صدر قرار اللجنة بعدم وجود أي ضرائب مستحقة على الشركة.

السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤

تم الفحص و إحالة الملف الى اللجان الداخلية لم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

سنة ٢٠١٥

ورد للشركة نموذج ١٩ ضرائب حيث بلغت الضريبة المقدرة علي الشركة بمبلغ ٨٨٩,٢ ألف جنيه و تم تقديم صحيفة الطعن في ٢٠٢١/٣/٢١ ولم يتم تحديد جلسة حتى تاريخه.

السنوات ٢٠٢١/٢٠١٦

قدمت الشركة الإقرارات الضريبية السنوية عن السنوات ٢٠٢١/٢٠١٦ بانتظام و في المواعيد القانونية و وفقا لاحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية.

• ضريبة كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٢٠١٩

تم فحص ضرائب كسب العمل و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

• ضريبة الدمغة.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- الموقف الضريبي لشركة المصري للاستثمارات العقارية:

• ضريبة شركات الاموال.

الشركة تقوم بتقديم الاقرار الضريبي في المواعيد القانونية.

- تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة ووجد ان الشركة تم تقدير ضريبة جزافية عليها عن الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ

٥٨٢ الف جم والشركة سددت بالاقرار ٣٧٧ الف وكذا خضوع ٢٠١٥ للفحص الجزافي وتم الفحص في المواعيد القانونية.

- تم ورود مطالبة للشركة في ٢٠٢١/٤/١١ عن فحص الشركة جزافي (تقديري) عن عام ٢٠١٥ بمبلغ ٥,٧٨٥,٥٠٦ جنيه، وتم

تقديم الطعن في المواعيد القانونية

- تم فحص الشركة جزافي (تقديري) عن عام ٢٠١٧ بمبلغ ٨,٧٣١,١٢١ جم

- قامت الشركة بتقديم الطعون الواجبة عن السنوات السابقة في المواعيد القانونية وفي انتظار تحديد موعد للفحص الفعلي من قبل المأمورية.

• ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلي وتم تحديد قيمة الربط النهائي.

• ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- الموقف الضريبي لشركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية:

• ضريبة شركات الاموال.

السنوات حتى ٢٠١٨

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

• ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩

تم ورود مطالبة للشركة عن فحص الشركة تقديري (جزافي) وتم تقديم الطعن (فى المواعيد القانونية) وتم طلب الفحص الفعلى.

• ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩

• تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

الموقف الضريبي لشركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:

• ضريبة شركات الاموال.

- تقوم الشركة بتقديم إقرارها الضريبية فى المواعيد المحددة قانونيا وكان آخرها عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

- تم الانتهاء من اعمال الفحص الضريبي لضريبة الدخل عن السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠ مع مأمورية الضرائب وسداد المبلغ المستحق وتعمل الشركة حاليا على الحصول على التسوية النهائية .

• ضريبة كسب العمل.

تم مطالبة الشركة بربط ضريبي تقديري عن السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٩ وتم الطعن عليه فى المواعيد المقررة وبانتظار نتيجة الطعن.

• ضريبة الدمغة.

قامت الشركة بالإنهاء من اعمال الفحص الضريبي للسنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢١ وتم إجراء التسوية اللازمة عن تلك السنوات وسداد المستحق عنها وكذا استلام التسويات النهائية .

• ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيـل تحت حساب الضريبة فى موعدها وسداد الضريبة المستحقة ولم يتم فحص الشركة منذ بداية النشاط حتى الآن.

الموقف الضريبي لشركة بينا المالية القابضة:

• ضريبة شركات الاموال.

- الشركة تقوم بتقديم الاقرار الضريبي فى المواعيد القانونية .

- تم فحص الشركة جزافي (تقديري) عن عام ٢٠١٧ بمبلغ ٨٥,٢١٧ جم، وتم تقديم الطعن فى المواعيد القانونية

- تم طلب فحص عام ٢٠٢٠ وتم تقديم المستندات اللازمة للفحص وفي انتظار انتهاء الفحص ومعرفة النتائج.

• ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠٢٠

تم الفحص وسداد فروق الفحص حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١.

• ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة

الموقف الضريبي للشركة العالمية القابضة للتنمية والاستثمارات المالية:

- **ضريبة شركات الاموال.**
الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً .
تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة وتبين انه تم فحص الشركة جزافى عن عام ٢٠١٣ و ٢٠١٧ ولم يرد خطاب رسمى بذلك وتم تقديم جميع المستندات اللازمة لفحص تلك السنوات بالإضافة لعام ٢٠١٩ و في انتظار النتيجة.
- **ضريبة كسب العمل.**
السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩
وتم الانتهاء من الفحص الفعلي وتم تحديد قيمة الربط النهائي.
- **ضريبة الدمغة.**
السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠٢٠
• تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة

الموقف الضريبي لشركة الإستثمارات السياحية بسهل حشيش:

- **ضريبة شركات الاموال.**
تتمتع الشركة باعفاء ضريبي عن نشاط الفندق حتى عام ٣١ ديسمبر ٢٠١١ .
تم محاسبة الشركة ضريبيا حتي عام ٢٠١٨ وتم السداد.
- **ضريبة كسب العمل.**
من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.
٢٠١٧-٢٠٢٠
تم الفحص الفعلي و تم الطعن علي نتيجة الفحص خلال المدة القانونية وأسفرت النتيجة عن ضريبة بمبلغ ٥٥ ألف جنيه وتم السداد.
٢٠٢١-٢٠٢٢
تم تقديم المستندات وبانتظار نتيجة الفحص.
- **ضريبة الدمغة.**
من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠
تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.
- **الضريبة العقارية.**
تم سداد الضريبة العقارية عن الفترة من ٢٠١٣ وحتى ديسمبر ٢٠٢٣ وتم حصول الشركة علي مخالصة سداد.

الموقف الضريبي لشركة أي بي أي للتخصيم:

- **ضريبة شركات الاموال.**
من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
لم يتم الفحص منذ بداية النشاط.
يتم تقديم الاقرارات في المواعيد القانونية.
- **ضريبة كسب العمل.**
من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
لم يتم الفحص منذ بداية النشاط.
يتم تقديم الاقرارات في المواعيد القانونية.
- **ضريبة الدمغة.**
من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم يتم الفحص منذ بداية النشاط ويتم توريد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية.
- **ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.**
الشركة ملتزمة بتطبيق أحكام القانون بالخصم تحت حساب الضريبة والتوريد في المواعيد القانونية والشركة ملتزمة بتقديم نماذج ٤١ والسداد في المواعيد القانونية.

٣٦ صناديق الاستثمار:

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي - كنوز	صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني - النقدي	صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الأول - الخبير	
قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية	قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية	قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية	قانون
شركة برايم انفستمننتس للاستثمارات المالية	شركة أزيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية	شركة أزيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية	شركة الإدارة
٦١٢,٥٠١	٢,٨٦٧,٤٦٦	١,٠٠٠,٠٠٠	عدد وثائق استثمار عند التأسيس
٥٠,٠٠٠	١٤٣٤,٠٠	٥٠,٠٠٠	عدد وثائق الاستثمار المخصصة للبنك عند التأسيس
١٠٠	١٠٠	٣٣,٣٣	القيمة الاسمية للوثيقة
٥١,٧٥٦	٨٤٤,٠٣٤	١٠٦,٩٨٥	عدد الوثائق القائمة بالصندوق في تاريخ الميزانية
٥٠,٠٠٠	٣٩,٤٤٠	٧٩,١٩١	عدد الوثائق المملوكة للبنك في تاريخ الميزانية
%٩٦,٦١	%٤,٦٧	%٧٤,٠٢	نسبة البنك من إجمالي عدد الوثائق
٣١٥,٠٣٢٥	٥٣٦,٠٥٨٢	٢١٢,٥٨	القيمة الاستردادية في تاريخ الميزانية
٥٢,٤ ألف جنيه	١١٥٧,٩ ألف جنيه	٦٥ ألف جنيه	الأتعاب والعمولات (أتعاب أخرى) المحصلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

٣٧. أرقام المقارنة:

- تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لتتفق مع العرض المالي للفترة الحالية.
- تم تعديل أرقام المقارنة نتيجة إدراج بند خسائر انتمانية متوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن بنود الدخل الشامل الاخر بمبلغ ٧,٩٨٨ ألف جنيه.

٣٨. أحداث لاحقة:

- تقوم إدارة البنك بدراسة الاثار المالية والاقتصادية الناتجة عن تخفيض التصنيف الائتماني لمصر وكذلك تطورات الأزمة الفلسطينية بدءاً من تحليل الاثار المتوقعة على مستوى الاقتصاد الكلي وتحديد القطاعات المتأثرة سلباً وتلك حيادية التأثير به وتأثير ذلك على المركز المالي للبنك ونتائج الاعمال.